



مجلة الشروق للملوح التجارية
ISSN: 1687/8523
Online : 2682-356X
2007/12870
sjcs@sha.edu.eg
<https://sjcs.sha.edu.eg/index.php> : موقع المجلة



تحويلات المغتربين وتعزيز الشمول المالي في الاقتصاديات النامية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري

د. أشرف محمد السيد سيد أحمد

أستاذ الاقتصاد المساعد كلية التجارة – جامعة الزقازيق

dr.ashraf.eg@gmail.com

كلمات مفتاحية :

تحويلات المغتربين، الشمول المالي، الاقتصاديات النامية، مصر

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA :

سيد أحمد، أشرف محمد السيد (٢٠٢٥). "تحويلات المغتربين وتعزيز الشمول المالي في الاقتصاديات النامية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري". مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد السابع عشر، يونيو ٢٠٢٥، ص ٦٢٥-٦٧٧.

مجلة الشروق للعلوم التجارية العدد السابع عشر سنة ٢٠٢٥

تحويلات المغتربين وتعزيز الشمول المالي في الاقتصاديات النامية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري

د. أشرف محمد السيد سيد أحمد

أستاذ الاقتصاد المساعد كلية التجارة – جامعة الزقازيق

المستخلص:

يهدف البحث إلى تحليل دور تحويلات المغتربين في تعزيز مستوى الشمول المالي في الاقتصاديات النامية، مع إجراء تقييم لمدى التوافق مع السياق المصري، والتحقق من عدم خطية العلاقة بينهما.

اعتمدت الدراسة على عينة من الاقتصاديات النامية التي تتلقى تحويلات من المغتربين، بلغت إحدى وسبعين دولة، خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢١)، وقد تم اختيار تلك العينة بناء على مدى توافر بيانات الشمول المالي، وذلك باستخدام نموذجي الآثار الثابتة *Fixed Effects Model (FEM)*، والبيانات الطولية الديناميكية *Dynamic Panel Data (DPD)*، لتقدير دور التحويلات المالية للمغتربين في تعزيز الشمول المالي والتحقق من عدم خطية العلاقة، باستخدام *Ramsey Auxiliary Regression, Reset Test*.

توصلت الدراسة إلى أن تحويلات المغتربين إلى الاقتصاديات النامية لها تأثير إيجابي في تعزيز مستوى الشمول المالي، كما أن تأثير هذه التحويلات إلى مصر على الشمول المالي لا يختلف عن تأثيرها في الاقتصاديات النامية، ولم يثبت عدم خطية العلاقة بين تحويلات المغتربين والشمول المالي، في حين أن مؤشري جودة المؤسسات والتنمية البشرية لهما تأثير غير خطي على مستوى الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: تحويلات المغتربين، الشمول المالي، البيانات الطولية الديناميكية، الآثار الثابتة، الاقتصاديات النامية، مصر.

The Role of Expatriate Remittances in Promoting Financial Inclusion in Developing Economies: Evidence from Egypt

Abstract:

The study aims to analyze the role of expatriate remittances in enhancing financial inclusion in developing countries, assess the extent to which this role aligns with the specific characteristics of the Egyptian context, and examine the potential non-linearity in the relationship. Using a sample of 71 developing countries that receive remittances-selected based on data availability-for the period 2004–2021, the study employed both the Fixed Effects Model (*FEM*) and Dynamic Panel Data (*DPD*) techniques. These methods were used to estimate the impact of remittances on financial inclusion and to test for non-linearity using the Ramsey RESET test and auxiliary regression analysis.

The findings indicate that remittances have a positive effect on financial inclusion in developing economies. Moreover, the impact of remittances on financial inclusion in Egypt is not significantly different from their impact in other developing countries. The study found no evidence of a non-linear relationship between remittances and financial inclusion. However, indicators of institutional quality and human development exhibited a non-linear influence on financial inclusion levels.

Keywords: expatriate remittances, financial inclusion, Fixed Effects Model, Dynamic Panel Data (*FEM*) & Dynamic Panel Data (*DPD*), developing countries, Egypt.

١. المقدمة:

تُحظى تحويلات المغتربين باهتمام كبير بين الأكاديميين وصانعي السياسات، كونها تمثل أحد أهم روافد النقد الأجنبي؛ والتي تسهم في تحفيز الطلب الكلي، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي. لقد شهدت التحويلات المالية الوافدة إلى الاقتصادات النامية؛ نمواً مضطرباً، فقد ارتفعت من ٥٥٥.٤ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١ إلى ٦٢٧.٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣، وفي السياق المصري، فقد انخفضت تلك التدفقات الوافدة إلى مصر من ٣١.٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١ إلى ١٩.٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣ (World Bank, 2025). وتشير التقديرات إلى أن تدفقات التحويلات للمغتربين إلى الاقتصادات النامية، ستبلغ نحو ٥.٤ تريليون دولار خلال الفترة (٢٠٢٢ - ٢٠٣٠)، ومن المُقدّر أن يتم ادخار أو استثمار حوالي ١.٥ تريليون دولار أمريكي من إجمالي الأموال المحولة خلال تلك الفترة (مجلس الوزراء المصري، ٢٠٢٣: ١١).

تسهم التحويلات في النمو الاقتصادي بشكل رئيسي عبر قناة الاستهلاك، حيث تشير البيانات إلى أن حوالي (٧٠%-٧٥%) من التحويلات الوافدة تُنفق على الاستهلاك والاحتياجات الأساسية الأخرى (De and Ratha, 2012: 165; Bollard et al, 2011: 4). أما النسبة المتبقية من التحويلات (٢٥%-٣٠%)، فيتم ادخارها أو استثمارها في حيازة الأصول أو القيام بأنشطة تدر دخل وتولد وظائف (مجلس الوزراء المصري، ٢٠٢٣: ١٠)، وعليه، فإن التحويلات لا تسهم في تحسين رفاهية المستفيدين فحسب، بل تعود بالنفع أيضاً على أولئك الذين يتعامل معهم المتلقون في معاملاتهم اليومية.

يتطلب الشمول المالي، نفس القدر من الاهتمام، الذي تتطلبه التحويلات المالية، إذ يتيح الشمول المالي إمكانية ادخار الأموال اللازمة لتلبية الاحتياجات اليومية وإرسالها واستلامها بشكل آمن وميسور التكلفة، والتخطيط لحالات الطوارئ، والقيام باستثمارات منتجة من أجل المستقبل، كما في الصحة والتعليم والأعمال التجارية، بلغت ملكية الحسابات المصرفية للبالغين (الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر) في الاقتصادات النامية حوالي ٧١.٤% خلال عام ٢٠٢١ (World Bank, 2025)،

بينما بلغت ٥٦.٢%، و ٧٤.٨% في مصر، خلال عامي ٢٠٢١، ٢٠٢٤ على التوالي (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٤: ١).

تتمثل مشكلة الدراسة في التباين القائم في الأدبيات التجريبية بشأن دور تحويلات المغتربين في تعزيز الشمول المالي، إضافة إلى السعي للتحقق من وجود علاقة غير خطية بينهما، حيث قدمت الدراسات التجريبية نتائج متباينة لتأثير التحويلات المالية على الشمول المالي، فقد وجد (Anzoategui et al., 2014: 1-17; Ajefu and Ogebe, 2019: 1-17) 33 تأثيراً إيجابياً للتحويلات المالية على الشمول المالي، أذ أنها قد تؤدي إلى زيادة الطلب على أدوات الادخار، وتزيد من فرص المستفيدين في الحصول على قروض من المؤسسات المالية، بينما وجد (Barnabé et al., 2021: 1-14; Chami et al., 2012: 1-47) أن التحويلات المالية لها تأثير سلبي على الشمول المالي من خلال تخفيض الطلب على الائتمان المصرفي.

علاوة على ذلك، قد تأخذ العلاقة بين تحويلات المغتربين والشمول المالي شكلاً خطياً، حيث ينخفض دافع المغتربين والمستفيدين من التحويلات لفتح حسابات مصرفية عند انخفاض حجم هذه التحويلات، ويتم توجيهها إلى الإنفاق الاستهلاكي اليومي وتلبية الاحتياجات المعيشية الآنية (Chami et al., 2005: 15). في حين إن الزيادة في حجم التحويلات؛ قد تؤثر على قراراتهم بشأن الطلب على الخدمات المالية، نظراً لأن الاحتفاظ بكمية كبيرة من الأموال في المنزل أقل أماناً من ايداعها في الحسابات المصرفية، ولذلك، يُعتقد، بأن انخفاض مستوى الشمول المالي قد يكون نابعاً من ضعف حجم تحويلات المغتربين، والعكس، في حالة زيادة حجم التحويلات، وهو ما لا يتفق مع دراسة (Issabayev, et al., 2020: 1-19)، والتي افترضت عدم خطية العلاقة بينهما.

تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية: إلى أي مدى يمكن لتحويلات المغتربين؛ أن تسهم في تعزيز الشمول المالي في الاقتصاديات النامية، وما درجة التوافق مع السياق المصري، وهل العلاقة بينهما غير خطية، وأخيراً، ما السياسات

المالية والمصرفية التي يمكن أن تعزز من إدماج المستفيدين من التحويلات في النظام المالي؟.

تتطلب فرضية الدراسة من أن تحويلات المغتربين تسهم إيجابياً في تعزيز الشمول المالي في الدول النامية، وفي الاقتصاد المصري على وجه الخصوص، مع وجود علاقة خطية بين تحويلات المغتربين ومستوى الشمول المالي.

تهدف الدراسة إلى تحليل تطور تحويلات المغتربين والشمول المالي، وتقييم أثر التحويلات المالية للمغتربين على مؤشرات الشمول المالي في الاقتصاديات النامية بشكل عام مع التركيز على الاقتصاد المصري، والتحقق من عدم خطية العلاقة بينهما، واقتراح حلول لتعزيز الشمول المالي، وأخيراً، تقديم توصيات لصانعي السياسات لتعزيز الاستفادة من التحويلات في دعم الشمول المالي.

تعتمد الدراسة على المنهج الإحصائي في اختبار فرضية الدراسة، وذلك بالتطبيق على عينة من الدول النامية، بلغت إحدى وسبعين دولة، خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢١)، مع الإشارة للحالة المصرية، وتم استخدام نموذجي الآثار الثابتة *Fixed Effects Model (FEM)*، والبيانات الطولية الديناميكية *Dynamic (DPD) Panel Data*، لتقدير دور التحويلات المالية للمغتربين في تعزيز الشمول المالي، ويتم التحقق من عدم خطية العلاقة، باستخدام *Ramsey reset test*، *Auxiliary regression*.

تسهم الدراسة في سد فجوة بحثية قائمة، وذلك بالتحقق من دور تحويلات المغتربين في تعزيز الشمول المالي في الاقتصاديات النامية، علاوة على أن الدراسات السابقة تفتقد لدراسة تأثير تلك التحويلات في تعزيز الشمول المالي في الاقتصاد المصري، والتحقق من التأثيرات الخطية للتحويلات على الشمول المالي.

تم تنظيم هذه الدراسة لتكون من ستة أقسام أساسية بخلاف المقدمة؛ إذ ناقش في القسم الثاني الدراسات السابقة، ويتم تناول اتجاهات الديون الخارجية والاحتياطيات الدولية في مصر في القسم الثالث، وفي القسم الرابع نعرض بناء

النموذج القياسي وتوصيف المتغيرات، وفي القسم الخامس نقدم التحليل القياسي، وأخيراً ما خلصت إليه الدراسة من نتائج وسياسات مقترحة.

٢. الدراسات السابقة:

حتى وقت قريب، كان الباحثون في مجال التنمية يتجاهلون العلاقة بين تحويلات المغتربين والشمول المالي، فقد ركزت غالبية الأدبيات على تأثير تحويلات المهاجرين على التعليم والاستهلاك والفقر وعدم المساواة وغيرها من المتغيرات ذات الصلة على المستوى الجزئي، كما ركزت الدراسات على العلاقة بين تحويلات المهاجرين والنمو الاقتصادي والتنمية على المستوى الكلي، وقد أدى هذا إلى فجوة معرفية حول تأثير تحويلات المغتربين على الشمول المالي (Anarfo, et al., 2020: 809-820).

إن التحويلات المالية للمغتربين، قد تؤدي إلى تطوير القطاع المالي من خلال زيادة الحجم الإجمالي للودائع، والقروض التي تمنحها المؤسسات المصرفية للمشروعات التي تعاني عجزاً تموالياً (Aggarwal et al., 2006: 2). كما أنها قد تسهم في تعزيز التنمية المالية في الدول المتلقية، من خلال تحفيز الطلب على المنتجات المالية وتوسيع نطاق الوصول إليها. وذلك بزيادة نسبة المعروض النقدي (M2) إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الانتماء للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (Chami, et al., 2008: 41). علاوة على ذلك، فإن توفير خدمات تحويل الأموال يسمح للبنوك والمؤسسات المالية بجمع المعلومات حول المستفيدين، الذين ليس لديهم حسابات مصرفية، كما يمكن استخدام قناة التحويلات لتسويق حزم الخدمات المالية الموجهة نحو الأفراد ذوي الدخل المنخفضة (Toxopeus and Lensink, 2007: 7).

كما يمكن أن تؤدي تحويلات المغتربين إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وإعادة تخصيص الموارد من السلع القابلة للتداول إلى قطاع السلع غير القابلة للتداول، مما قد يعيق النمو الاقتصادي في الدول المتلقية، وتُعرف هذه الظاهرة بـ "المرض الهولندي" (Chitambara, 2019: 57). بالإضافة إلى ذلك، قد تُوجّه

نسبة كبيرة من هذه التحويلات نحو الاستهلاك غير المنتج أو الاستثمارات غير المجدية اقتصادياً. وقد تسهم أيضاً في إبطاء النمو الاقتصادي من خلال تقليص المعروض من العمالة، أو امتناع بعض الأفراد عن الانخراط في سوق العمل (Chami et al., 2005: 63).

حظى دور تحويلات المغتربين في تعزيز اندماج الأفراد في النظام المالي الرسمي باهتمام كبير في الدراسات الحديثة، وتُقدّم هذه المراجعة الأدبية نتائج دراسات مُختلفة تستكشف هذا الأثر، وتستعرض هذه المراجعة الأدبية أبرز نتائج الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، كما يلي:

هدفت دراسة Khan وآخرون (2024) إلى تحليل الأثر غير الخطي لتحويلات المغتربين في ٨٩ دولة نامية متلقية للتحويلات خلال المدة الزمنية (٢٠١١-٢٠٢١)، مع التركيز على دور جودة المؤسسات في تعزيز تأثير هذه التحويلات على الشمول المالي، استخدمت الدراسة نموذجي البيانات الطولية الديناميكية *Dynamic Panel Data Model* واللحظات المعممة *Generalized Method of Moments (GMM)*، وكشفت النتائج عن وجود علاقة غير خطية على شكل منحنى (*U-Shaped*) بين تحويلات المغتربين والشمول المالي، فعند انخفاض نسبة التحويلات إلى أقل من ٩.١٢% من الناتج المحلي الإجمالي، فإن الزيادة في التحويلات تؤدي إلى تراجع مستوى الشمول المالي (أثر سلبي)، في المقابل، إذا تجاوزت التحويلات نسبة ٩.١٢% من الناتج المحلي الإجمالي، فإن أي زيادة إضافية فيها تُسهم في تعزيز الشمول المالي (أثر إيجابي)، كما أن الحوكمة الرشيدة تعزز الأثر الإيجابي لتحويلات المغتربين على الشمول المالي.

تناولت دراسة Alabdulrazag & Alshogeathri (2024) تحليل الطبيعة غير المتماثلة لتأثير تحويلات المغتربين على مؤشرات الشمول المالي في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة الزمنية ١٩٩٠-٢٠٢٢، اعتمد الباحثان على نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي للفجوات الزمنية الموزعة *Nonlinear Autoregressive Distributed Lag (NARDL)*، كشفت النتائج عن تأثير التحويلات المالية على الشمول المالي في الأجلين القصير والطويل، حيث تؤدي

الصدمات الإيجابية (الزيادات في تحويلات المغتربين) إلى انخفاض معنوي في مستويات الشمول المالي بنسبة ٢.٣٦%، في المقابل، أدت الصدمات السلبية (انخفاضات في تحويلات المغتربين) إلى تحسن ملحوظ في مؤشرات الشمول المالي بنسبة ٣.١٨%.

سعت دراسة Abdul Mannan & Farhana (2023) إلى تحليل الأثر الذي أحدثته التحويلات المالية على مستوى الشمول المالي الرقمي في بنجلاديش. اعتمدت الدراسة على المسح الميداني للأسر المعيشية ذات العمالة المهاجرة، حيث تم إجراء مقابلات مع عينة شملت ٢,١٦٥ أسرة خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣. استخدم الباحثان مجموعة من الأدوات التحليلية تشمل: التحليلات الإحصائية أحادية المتغير، ونماذج التحليل متعدد المتغيرات ونموذج الانحدار الخطي لقياس العلاقة بين المتغيرات، وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين التحويلات المالية وكل من: معدلات فتح الحسابات المصرفية الإلكترونية واستخدام الخدمات المصرفية عبر الهواتف المحمولة في المعاملات المالية.

تناولت دراسة Magwedere & Marozva (2022) تحليل العلاقة بين التحويلات المالية ومؤشرات الشمول المالي في ثماني عشرة دولة أفريقية منخفضة ومتوسطة الدخل خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، اعتمدت الدراسة على منهجية طريقة اللحظات المعممة لتحليل البيانات (GMM)، كشفت النتائج عن أن العلاقة بين التحويلات والشمول المالي تتحول من إيجابية إلى سلبية بعد تجاوز مستوى معين من التحويلات (غير محدد كمياً)، وإن التحويلات تعزز الشمول المالي عند مستويات منخفضة، فزيادة التحويلات عند مستوى منخفض تؤدي إلى: ارتفاع عدد فروع البنوك، وزيادة الحسابات المصرفية، وانخفاض عدد أجهزة الصراف الآلي (ATMs)، في حين يكون التأثير على الاقتراض من البنوك غير معنوي، بينما زيادة التحويلات عند مستوى مرتفع؛ تؤثر سلباً على عدد الفروع المصرفية والحسابات المصرفية، وإيجابياً على الاقتراض من البنوك.

قامت دراسة Eggoh & Bangaké (2021) بتحليل الأثر الشرطي للتحويلات المالية على الشمول المالي في ظل مستويات مختلفة من التنمية المالية،

وذلك لعينة شملت ٦٤ دولة نامية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٧)، اعتمد الباحثان على نموذجي العزوم المعممة الديناميكي (GMM)، وتحليل العتبات *Panel PTR) Threshold Regression*، كشفت النتائج عن: وجود علاقة غير خطية شرطية بين التحويلات المالية والشمول المالي، حيث للتحويلات تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على الشمول المالي في الدول التي يقل فيها مستويات التنمية المالية عن عتبة حرجة محددة، بينما تفقد هذه العلاقة دلالتها الإحصائية في الدول التي تتجاوز فيها التنمية المالية، وتتراوح العتبة الحرجة (نسبة المعروض النقدي M3 إلى الناتج المحلي الإجمالي) ٤.٣٣% إلى ٤.٦١%.

قدم Barnabé وآخرون (2021) تحليلاً لأثر تحويلات المغتربين على مؤشرات الشمول المالي في إحدى وعشرين دولة أفريقية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٨)، اعتمدت الدراسة على المجموعة المتوسطة المجمعة *Pooled Mean Group (PMG)*، والتي تسمح بتحليل الفروق بين التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل، كشفت النتائج الرئيسية عن: تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لتحويلات المغتربين على كثافة الفروع المصرفية وعدد المودعين في المؤسسات المالية، وتأثير سلبي معنوي على حجم عمليات الاقتراض في المدى الطويل، في حين أظهرت التحويلات تأثيراً سلبياً على مؤشرات الشمول المالي في المدى القصير.

سعت دراسة Saydaliyev وآخرون (2020) إلى تحليل العلاقة بين تحويلات المغتربين والشمول المالي في الدول النامية، في ظل مستويات مختلفة لجودة المؤسسات، لعينة من سبعين دولة نامية خلال الفترة من (٢٠١١ إلى ٢٠١٨)، تم استخدام نموذج (GMM)، لمعالجة مشاكل التباين الثابت (*Endogeneity*) والتأثيرات الفردية غير المرصودة، وأظهرت النتائج أن تحويلات المغتربين لها تأثير إيجابي على الشمول المالي، وإن التحويلات تزيد من استخدام الخدمات المالية الرسمية، وإن جودة المؤسسات تعزز بشكل كبير العلاقة بين تحويلات المغتربين والشمول المالي.

فحصت دراسة Naceur وآخرون (2020) تحليل العلاقة غير الخطية بين التحويلات المالية والشمول المالي في عينة من الدول منخفضة ومتوسطة الدخل

بالإضافة إلى الدول الهشة خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥)، اعتمد الباحثون على نموذج اللحظات المعممة (GMM) لمعالجة مشكلات التأخر الزمني والتغاير العشوائي، كشفت النتائج عن وجود علاقة غير خطية على شكل منحني ($U-Shaped$) بين المتغيرين، حيث يكون التأثير سلبي على الشمول المالي عندما تكون نسبة التحويلات أقل من ١٣% من الناتج المحلي الإجمالي، ويكون التأثير إيجابي عند تجاوز تلك النسبة، كما توصلت الدراسة إلى أن التأثير يكون غير خطي بشكل واضح في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، والتي تتوفر لديها أنظمة مالية متطورة واستقرار مالي وكفاءة في الجهاز المصرفي، في حين أنه في الدول الهشة تكون للتحويلات تأثير إيجابي على الشمول المالي.

تناولت دراسة Oyelami & Ogundipe (2020) تأثير التحويلات المالية للمغتربين على الشمول المالي في سبعة وعشرين دولة أفريقية جنوب الصحراء خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٦)، اعتمدت الدراسة على أدوات متعددة المستويات تشمل: نموذج $(PMG) Pooled Mean Group$ لتحليل الفروق بين الأجلين القصير والطويل، واستخدام تقنيات إحصائية متقدمة ($XTDCCE$, $XTCCE$) لضمان دقة النتائج، وأظهرت النتائج باستخدام (PMG)، إن التحويلات المالية في الأجل الطويل، لها تأثير إيجابي، ولكنه غير ذي دلالة إحصائية على الشمول المالي (ملكية الحسابات البنكية والقروض للقطاع الخاص)، بينما في الأجل القصير، كانت العلاقة ضعيفة أو غير مستقرة، مما يشير إلى أن التحويلات قد لا يكون لها تأثير فوري على الشمول المالي، بينما أظهرت نماذج $XTDCCE$ و $XTCCE$ ، أن التحويلات المالية ليس لها تأثير كبير على الشمول المالي في معظم الدول الأفريقية، وإن العوامل الأخرى مثل: النمو الاقتصادي، البنية التحتية المالية، أكثر أهمية من التحويلات في تعزيز الشمول المالي.

قامت دراسة Issabayev وآخرون (2020) بتحليل التفاعل غير الخطي بين تحويلات المغتربين وجودة المؤسسات وأثرهما على الشمول المالي في ٨٧ دولة من الدول النامية المتلقية للتحويلات المرتفعة خلال الفترة الزمنية (٢٠١١ إلى ٢٠١٧)، اعتمد الباحثون على نموذجي لوحة البيانات الديناميكية ($Dynamic Panel$)

(Data) واللحظات المعممة (*Generalized Method of Moments*)، وتوصلت الدراسة إلى التأثير غير الخطي للتحويلات على الشمول المالي وتأخذ شكل حرفه (*U-Shaped*)، فعند انخفاض التحويلات لأقل من ٤.١٨% من الناتج المحلي الإجمالي للفرد، فإن زيادة التحويلات تؤدي إلى انخفاض الشمول المالي (تأثير سلبي)، بينما عند تجاوز التحويلات ٤.١٨% من الناتج المحلي الإجمالي للفرد، فإن زيادة التحويلات تعزز من الشمول المالي (تأثير إيجابي)، كما أن المؤسسات القوية تزيد من فعالية التحويلات في تعزيز الشمول المالي.

في سياق أوسع، بحث Anarfo وآخرون (2020) في تحليل العلاقة التبادلية الديناميكية بين الشمول المالي وتحويلات المهاجرين في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتأثير هذه العلاقة على التنمية المالية والنمو الاقتصادي، شملت الدراسة ٤٨ دولة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بالإضافة إلى عينة موسعة مكونة من ٢١٧ دولة خلال الفترة الزمنية من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٤، استخدم الباحثون نموذج المتجهات ذاتية الانحدار (*Vector Autoregressive*) (*VAR*)، لتحليل التفاعلات المتبادلة بين المتغيرات وديناميكيات العلاقة عبر الزمن، أظهرت النتائج وجود علاقة تبادلية بين الشمول المالي وتحويلات المهاجرين، حيث يعزز كل منهما الآخر، وإن التنمية المالية والنمو الاقتصادي يؤثران إيجابياً على الشمول المالي وتحويلات المهاجرين، والعكس صحيح.

قامت دراسة Tu وآخرون (2019) بتحليل العلاقة المتداخلة بين تحويلات المغتربين والشمول المالي والتنمية الاقتصادية في سياق عالمي، وذلك بتغطية شبه شاملة لجميع الدول تقريباً خلال الفترة الزمنية من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٧، واستخدمت الدراسة نموذج اللحظات المعممة الديناميكي (*GMM*)؛ للتحكم في مشكلة الانحياز الذاتي، وقياس العلاقات الفردية بين المتغيرات، وتحليل العلاقات المتشابهة بين التحويلات، والشمول المالي، والتنمية الاقتصادية بشكل متزامن، وتوصلت إلى أن التحويلات تؤثر بشكل إيجابي على الشمول المالي، خاصة في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، لكنها قد تقلل من استخدام الخدمات (مثل الاقتراض) لأنها تعوض

عن الحاجة للانتماء، وأن التأثير الإيجابي للتحويلات يكون أقوى في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل.

سعت دراسة Shrestha & Joshi (2018) إلى تحليل الأثر السياقي لتحويلات المغتربين على الشمول المالي في نيبال، مع التركيز على دور البيئة المالية والمؤسسية المحلية، واعتمدت الدراسة على المسح الميداني لـ ٥,٨٣٧ أسرة في ٣١ منطقة من أصل ٧٥ في نيبال، وتم جمع البيانات خلال الفترة من نوفمبر ٢٠١٥ إلى يونيو ٢٠١٦، وتم استخدام نماذج الانحدار الاحتمالي *Probit Regression Models*، خلصت الدراسة إلى أن التحويلات قد تضعف الشمول المالي في نيبال بسبب غياب البنية التحتية المالية وانتشار البدائل غير الرسمية للنظام المالي، كما اظهرت النتائج أن تأثير التحويلات يعتمد بشكل حاسم على السياق المؤسسي والاقتصادي المحلي.

وأخيراً، استكشف Mbilla وآخرون (2018) تحليل التباين في تأثير التحويلات المالية الداخلية والخارجية على مؤشرات الشمول المالي في غانا، واعتمدت على بيانات المسح الميداني لـ ١٦,٧٧٢ أسرة من إجمالي ١٨,٠٠٠ أسرة شملها المسح للفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٣، استخدمت الدراسة نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي *Binary Logistic Regression*، وتوصلت إلى أن التحويلات الخارجية (من وإلى الخارج) ليس لها تأثير كبير على طلب القروض أو منحها، ولكن لها تأثير إيجابي على فتح الحسابات البنكية، بينما التحويلات الداخلية تلعب دوراً هاماً في تعزيز مؤشرات الشمول المالي.

تُظهر الدراسات التجريبية السابقة نتائج متباينة حول دور التحويلات المالية في تعزيز الشمول المالي، وقد يرجع ذلك إلى اختلاف المؤشرات المستخدمة في قياس الشمول المالي، وتنوع العينات مابين دولية ومحلية، واختلاف الفترات الزمنية، علاوة على اختلاف ادوات القياس المستخدمة، واختلاف العوامل المؤسسية والهيكلية لاقتصاديات تلك الدول في توجيه الأثر، ففي حين دعمت العديد من الدراسات وجود علاقة إيجابية، تشير أخرى إلى أن هذا الأثر قد يكون مشروطاً بعوامل مثل تطور النظام المالي أو نوع القناة المستخدمة في التحويلات، بينما وجدت دراسات أخرى أن

التحويلات قد لا تؤدي بالضرورة إلى تعزيز الشمول المالي، بناءً عليه، تسعى هذه الدراسة إلى سد الفجوة من خلال تحليل تجريبي معمق يدمج دور تحويلات المغتربين في تعزيز الشمول المالي في كل من الاقتصاديات النامية والاقتصاد المصري، علاوة على التحقق من عدم خطية الأثر، وعليه فإن ذلك يُعد مساهمة واضحة للدراسة الحالية.

٢. اتجاهات تدفقات تحويلات المغتربين والشمول المالي:

يتم تناول اتجاهات تحويلات المغتربين إلى الاقتصاديات النامية، وإلى الاقتصاد المصري، وكذلك مستوى الشمول المالي في كل منهما، وذلك على النحو التالي:

١.٣. اتجاهات تحويلات المغتربين: يُعتبر مفهوم تحويلات المغتربين مفهوماً معقداً، بسبب تنوع قنوات انتقالها واختلاف طرق تسجيلها في ميزان المدفوعات، بعض الدول تُدرج هذه التحويلات ضمن عوائد السياحة، بينما تدرجها دول أخرى ضمن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى ذلك هناك تباين في تقدير حجم التحويلات التي تتلقاها دول الأصل سنوياً، خاصة عند مقارنة إحصاءات البنك الدولي ببيانات صندوق النقد الدولي والدول المتلقية لهذه التحويلات، وقد يُعزى هذا التباين إلى اختلاف المعايير المستخدمة لتحديد وضع الشخص المهاجر ومعياري الإقامة، فضلاً عن تحويل نسبة كبيرة من هذه التحويلات عبر قنوات غير رسمية، مما يزيد من صعوبة تقديرها بدقة.

يُشير صندوق النقد الدولي، إلى أن مصطلح تحويلات المغتربين، يُعبر عن تحويلات المغتربين وتحويلات العاملين بالخارج، ويُعرفها "بأنها التحويلات الجارية النقدية أو العينية التي ترسلها الأسر المعيشية المقيمة إلى أسر معيشية غير مقيمة أو تتلقاها منها، وبالتالي تشمل تحويلات المغتربين جميع التحويلات الجارية فيما بين الأفراد المقيمين وغير المقيمين، ولذلك تمثل تحويلات المغتربين مجموعة جزئية من التحويلات الجارية، وهي تغطي جميع التحويلات الجارية التي يرسلها الأفراد إلى أفراد آخرين" (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩، ص ٢٧٣).

ويمكن تعريف التحويلات الشخصية، بأنها " ذلك الجزء من الدخل غير المنفق من العمال المغتربين أو العاملين المقيمين خارج الدولة، والذين يقومون بتحويلها في صورة سلع أو أصول مالية إلى داخل دولهم الأصلية، بهدف استخدامها في مجالات مختلفة، وقد تكون التحويلات بالعملة المحلية للدول المتلقية أو بالعملات الأجنبية، ومن خلال قنوات التحويل الرسمية أو غير الرسمية".

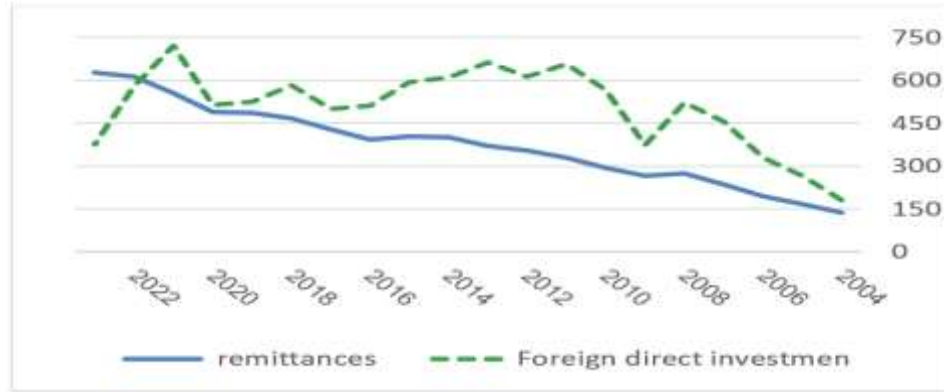
يُعد خفض تكاليف التحويلات المالية وتسهيل اجراء التحويلات إلى الاقتصاديات النامية، من ضمن أهداف التنمية المستدامة، في المؤشر الفرعي 1.C من الهدف رقم (١٠)، والمؤشر الفرعي ٢.٣ من الهدف رقم (١٧) على التوالي، يتم عرض اتجاهات تحويلات المغتربين إلى الاقتصاديات النامية بصفة عامة، وإلى الاقتصاد المصري على وجه الخصوص، على النحو التالي:

١.١.٣. اتجاهات تحويلات المغتربين إلى الاقتصاديات النامية: تتميز التحويلات بأنها أحد أقل مصادر النقد الأجنبي تقلباً، حيث تظل مرنة في مواجهة الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية أو الصراعات السياسية مقارنةً بتدفقات رأس المال الخاص (Ratha and Sirkeci, 2010: 126)، فقد بلغت نسبة التحويلات للدول النامية إلى إجمالي التحويلات العالمية ٧٧.٤% في عام ٢٠٢٢ و ٧٦.٣% في عام ٢٠٢٣ (World Bank, 2025).

تمثل التحويلات ثاني أكبر مصدر للتمويل الخارجي بعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى عام ٢٠٢١، إلا أنها تجاوزتها خلال العامين التاليين، كما يظهر في الشكل البياني رقم (١)، لتصبح المصدر الرئيسي لدعم الحساب الجاري ومعالجة العجز المالي في الدول النامية.

الشكل (١): تدفقات التحويلات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر

إلى الاقتصاديات النامية خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٣



المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، وباستخدام Excel 2013

شهدت تحويلات المغتربين إلى الاقتصاديات النامية اتجاهاً تصاعدياً خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت من ١٣٦.٢ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٤ إلى ٦٢٧.٣ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٣، وبلغت إجمالي التحويلات خلال العشرين عاماً الماضية ٧٤٨٨.٥ مليار دولار، وبمتوسط نمو سنوي ٨.٦% (الجدول رقم A بالملحق).

كما لوحظ حدوث ارتفاع تدريجي في التحويلات خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧، حيث وصلت إلى ٣٥٣.١ مليار دولار في عام ٢٠٠٧، وبمتوسط نمو سنوي ٢٠.٥% (الجدول رقم A بالملحق). ويُعزى ذلك لارتفاع المتوسط السنوي لنمو الاستثمارات إلى ٩.٢%، والمتوسط السنوي للنمو الاقتصادي العالمي إلى ٤.٣% خلال نفس الفترة (World Bank, 2025)، وهو ما أدى إلى زيادة فرص العمل للمغتربين، وبالتالي زيادة تحويلاتهم المالية.

تُعدّ الدول المضيفة للمغتربين مُحددًا رئيسيًا لحجم تحويلاتهم، ومن المتوقع أن تؤثر الأزمات الاقتصادية في الدول المستقبلية للمغتربين على فرص عملهم وقدرتهم على تحويل الأموال (The World Bank, 2012: 3). وقد تحقق هذا التوقع خلال الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨ — ٢٠٠٩)، حيث تباطأ معدل نمو تحويلات المغتربين إلى ١٦.٣% في عام ٢٠٠٨، وانخفضت التحويلات إلى ٢٦٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ وبمعدل نمو سنوي - ٣.٣% (الجدول رقم A بالملحق). وقد يرجع ذلك إلى التأثير السلبي لانخفاض متوسط نمو الاستثمارات السنوية إلى -

٣.٣%، وانخفاض متوسط النمو الاقتصادي إلى ٠.٤% خلال سنتي الأزمة (World Bank, 2025).

شهدت تحويلات المغتربين إلى الاقتصاديات النامية تحسناً تدريجياً من ٢٩٤ مليار دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٤٠٠.٦ مليار دولار في عام ٢٠١٤، مدعومة بارتفاع معدل نمو الاستثمارات السنوية إلى ٥.٦%، وارتفاع المتوسط السنوي للنمو الاقتصادي إلى ٣.٣% خلال الفترة (World Bank, 2025). لكنها تباطأت في عام ٢٠١٥ لتصل إلى ٤٠٢.٦ مليار دولار وبمعدل نمو ٠.٥%، خلال عام ٢٠١٥ وانخفضت هذه التحويلات إلى ٣٩٢.٢ مليار دولار في عام ٢٠١٦ (الجدول رقم A بالملحق). وقد صاحب ذلك، الأحداث الإرهابية التي شهدتها فرنسا وتفجيرات مطار بروكسل ومحطة قطارات قرب مبنى الاتحاد الأوروبي في العاصمة البلجيكية... وانخفاض المتوسط السنوي لنمو الاستثمارات إلى ٢.٦%، وانخفاض المتوسط السنوي للنمو الاقتصادي إلى ٣.٠% خلال الفترة (World Bank, 2025).

انعكس التحسن في المؤشرات الاقتصادية الأساسية على تحويلات المغتربين إلى الاقتصاديات النامية خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، وقد أدى ارتفاع المتوسط السنوي لمعدل نمو الاستثمارات إلى ٥.١%، وارتفاع المتوسط السنوي لمعدل النمو الاقتصادي إلى ٣.٤% (World Bank, 2025)؛ إلى ارتفاع التحويلات إلى ٤٦٧ مليار دولار، وبمعدل نمو سنوي متوسطه ٩.٤% خلال الفترة (الجدول رقم A بالملحق).

تسببت جائحة كوفيد-١٩ في تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، حيث أدت الجائحة إلى تحقيق متوسط سنوي سلبي لمعدل نمو الاستثمارات، بلغ -٠.٣%، ومتوسط سنوي سلبي لمعدل النمو الاقتصادي، بلغ -٠.١% خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ (World Bank, 2025)، وقد ترتب على ذلك، حدوث تباطؤ في نمو تحويلات المغتربين إلى الاقتصاديات النامية، لتبلغ ٤٨٩.٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ وبمتوسط سنوي في نمو التحويلات مقداره ٢.٥% خلال فترة الأزمة (الجدول رقم A بالملحق)، علاوة على أن ارتفاع معدل التضخم العالمي كانت له آثاره السلبية على الدخل الحقيقي للمغتربين وعلى حجم تحويلاتهم.

عاودت تحويلات المغتربين إلى الاقتصاديات النامية؛ الارتفاع في عام ٢٠٢١ لتصل إلى ٥٥٥.٤ مليار دولار وبمعدل نمو ١٣.٤% (الجدول رقم A بالملحق). ومدعومة بارتفاع كل من معدل نمو الاستثمارات إلى ٦.٤%، ومعدل النمو الاقتصادي إلى ٦.٤% خلال نفس العام (World Bank, 2025)، وهو ما أدى إلى زيادة فرص العمل للمغتربين، وبالتالي مواصلة تحويل الأموال من الدول المضيفة.

إن الأزمة الروسية الأوكرانية عام ٢٠٢٢ وتصاعد الصراعات المتنامية في الشرق الأوسط، واضطرابات أسواق الطاقة والأسواق المالية، قد ترتب عليه انخفاض المتوسط السنوي لمعدل نمو الاستثمارات إلى ٣.١%، والمتوسط السنوي لمعدل النمو الاقتصادي إلى ٣.٠% خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ (World Bank, 2025)، ومن ثم حدوث تباطؤ في نمو تحويلات المغتربين إلى الاقتصاديات النامية، لتبلغ ٦٢٧.٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٣ وبمتوسط نمو سنوي مقداره ٦.٤% (الجدول رقم A بالملحق).

تُعد الهند أكبر دولة متلقية للتحويلات المالية العالمية في عام ٢٠٢٣، بتدفقات بلغت ١١٩.٥ مليار دولار، تليها المكسيك ٦٦.٢، والفلبين ٣٩.١، والصين ٢٩.١، في حين تُعد الولايات المتحدة أكبر مُصدر للتحويلات المالية في العالم، حيث تبلغ ٩٣ مليار دولار، تليها المملكة العربية السعودية ٣٨.٦ وسويسرا ٣٧ مليار دولار، خلال عام ٢٠٢٣ (World Bank, 2025).

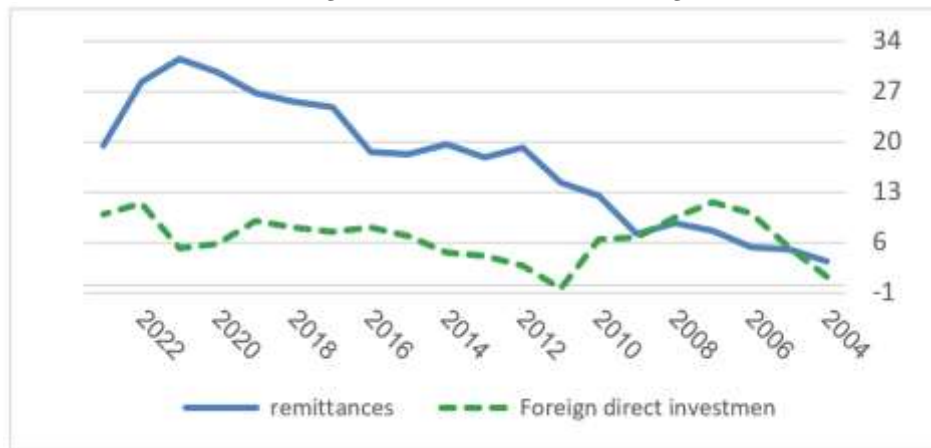
إن تكلفة معاملات التحويلات المالية مرتفعة، نظراً لمحدودية المنافسة بين مقدمي الخدمات وعدم كفاية التوافق بين الخدمات عبر الحدود، فقد بلغ متوسط التكلفة العالمية لتحويل ٢٠٠ دولار أمريكي ٦.٤% من المبلغ المُرسَل في الربع الأخير من عام ٢٠٢٣، بزيادة طفيفة عن ٦.٢% في العام السابق، ومتجاوزة ضعف هدف التنمية المستدامة البالغ ٣% بحلول عام ٢٠٣٠ (World Bank and KNOMAD, 2024: 8). في حين بلغت تكلفة التحويلات الرقمية ٤.٩٦%، وهو ما يعني، أن تكاليف التحويلات المالية تميل إلى الانخفاض عند إرسالها عبر القنوات الرقمية أو من خلال شركات تحويل الأموال التي تقدم خدمات التحويل النقدي،

مقارنة بالبنوك، مما يُبرز فوائد التقدم التكنولوجي في تخفيف العبء المالي على تحويلات العاملين بالخارج (Beck, et al., 2022: 12).

٢.١.٣. تحويلات المغتربين إلى مصر: تعد تحويلات المغتربين أهم مصادر التمويل الخارجي لمصر، حيث تجاوزت قيمتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام ٢٠٠٤. وخلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠٢٣، وهو ما يتبين من الشكل البياني رقم (٢)، وقد استمرت هذه التحويلات في لعب الدور الرئيسي في دعم الحساب الجاري في الاقتصاد المصري، ومن المتوقع أن تتسع الفجوة بين التحويلات المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل أكبر في السنوات القادمة (World Bank and KNOMAD, 2024: vi).

الشكل (٢): تدفقات التحويلات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر

إلى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٣



المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، وباستخدام Excel 2013

بلغت تحويلات المغتربين إلى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧ حوالي ٢١.٣ مليار دولار بمتوسط سنوي ٥.٣ مليار دولار، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض مستوى المخاطر الجيوسياسية العالمية (السيد، وآخرون، ٢٠٢٥: ١٣)، واستمرت التحويلات في الارتفاع خلال فترة الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨-٢٠٠٩) إلى ١٥.٨ مليار دولار بمتوسط سنوي ٧.٩ مليار دولار (الجدول رقم A بالملحق). ويُفسر هذا التحسن إلى تركيز غالبية العمالة المصرية في دول لم تتأثر بالأزمة

المالية، إلا بشكل محدود ، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر، وهم في نفس الوقت من أكبر الدول في العالم المصدرة للتحويلات (Sirkeci, et al., 2012: 366).

شهدت تحويلات المغتربين إلى مصر زيادة ملحوظة، حيث وصلت إلى ١٢.٥ مليار دولار وبمعدل نمو ٧٤.٢% في عام ٢٠١٠ (الجدول رقم A بالملحق). ويمكن أن يُعزى هذا الارتفاع إلى تعافي الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية العالمية. إلا أن وتيرة التحويلات، قد تباطأت خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، لتسجل ١٤.٣ مليار دولار وبمعدل نمو ١٥%، ربما يعود هذا التباطؤ إلى مخاوف المغتربين بشأن احتمال خسارة أموالهم المحولة نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، لكن مع انحسار تلك المخاوف، عادت التحويلات إلى الزيادة في العام التالي، حيث قفزت إلى ١٩.٢ مليار دولار بمعدل نمو وصل إلى ٣٤.٣% (الجدول رقم A بالملحق).

انخفض المتوسط السنوي لتحويلات المغتربين إلى مصر خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٦) إلى ١٨.٦ مليار دولار، ويمكن تفسير هذا التراجع بسبب الفارق بين أسعار الصرف في السوق الموازية والسوق الرسمي، بالإضافة إلى لجوء العديد من العاملين لتحويل أموالهم عبر قنوات غير رسمية. ومع بداية تحرير أسعار الصرف في نوفمبر ٢٠١٦، ارتفعت التحويلات عبر القنوات الرسمية بشكل ملحوظ، لتصل إلى ٢٤.٧ مليار وبمعدل نمو ٣٣.١% في عام ٢٠١٧ (الجدول رقم A بالملحق).

تباطأت تحويلات المغتربين إلى مصر خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢١)، حيث بلغ متوسطها السنوي ٢٨.٣ مليار دولار، ويمكن أن يُعزى هذا التباطؤ جزئياً إلى انتشار كوفيد ١٩ وماترتب عليه من اغلاق المؤسسات، وانخفاض حجم الاستثمارات والنمو الاقتصادي العالمي.

اتجهت التحويلات نحو الإنخفاض خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠٢٣) ليبلغ المتوسط السنوي للتحويلات ٢٣.٩ مليار دولار (الجدول رقم A بالملحق)، ويرجع ذلك إلى التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي، وانخفاض النمو الاقتصادي في عام ٢٠٢٣ في المملكة العربية السعودية والكويت، وانخفاض

النمو إلى النصف في دول مجلس التعاون الخليجي، نتيجة لانخفاض أسعار النفط وتخفيضات الإنتاج في دول أوبك، فضلاً عن اتساع الفجوة بين سعر الصرف في السوق الموازية والسوق الرسمية في مصر. وقد سجلت التحويلات ارتفاعاً بمعدل ٥١.٣% لتصل إلى نحو ٢٩.٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٣ مقابل نحو ١٩.٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٣ (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٥).

٢.٣. اتجاهات الشمول المالي: يرجع ظهور مصطلح الشمول المالي Financial Inclusion إلى عام ١٩٩٣ في إحدى الدراسات عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، والتي تناولت أثر إغلاق أحد فروع البنوك على وصول سكان المنطقة للخدمات المصرفية، وبدأ إهتمام الأكاديمين والمختصين الماليين والمؤسسات المالية الدولية مثل: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، ومجموعة العشرين والتحالف العالمي للشمول المالي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والشبكة الدولية للتثقيف المالي، وصندوق النقد العربي والبنك المركزي المصري بمصطلح الشمول المالي، ولذا تعددت مفاهيم الشمول المالي، ويتم تناولها على النحو التالي:

يُعرفه البنك الدولي بأنه: "إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار مناسبة تلبي احتياجاتهم من معاملات ومدفوعات وادخار وائتمان وتأمين، والتي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة" (Abbes & Sadi, 2018, p: 3).

ويُعرفه صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء *Consultative Group to Assist the Poor (CGAP)* ، بأنه الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات، بما فيهم ذوي الدخل المنخفضة وصغار السن، في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية، والمقدمة من قبل مجموعة، متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة، في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة" (بشار، ٢٠١٨: ٢).

عرفت مجموعة العشرين G20 ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي *Alliance for Financial Inclusion (AFI)* الشمول المالي بأنه " تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة " (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥: ٢ - ٣).

وتعرفه كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *The Organization for Economic Co-operation and Development (OECD)* والشبكة الدولية للتنقيف المالي *International Network on Financial Education (INFE)* المنبثقة عنها، "بأنه العملية التي يتم من خلالها، تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة، بالوقت والسعر المناسب وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتنقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهة المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي" (مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ٢٠١٥: ٣).

وأخيراً، عرف البنك المركزي المصري الشمول المالي في القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ على إنه " إتاحة مختلف الخدمات المالية للإستخدام من قبل جميع فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بجودة وتكلفة مناسبة وحماية حقوق المستفيدين من تلك الخدمات، بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم " (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٢: ٤).

ونخلص مما سبق إلى تعريف الشمول المالي، بأنه العملية التي تضمن سهولة الوصول إلى الخدمات المالية وتوافرها واستخدامها لجميع المشاركين في الاقتصاد، وبذلك يتضمن هذا التعريف العناصر الثلاثة للشمول المالي: انتشار الخدمات المصرفية (إمكانية الوصول إلى البنوك)، وتوافر الخدمات المصرفية، وبعدها الاستخدام. في الآونة الأخيرة، شجع الشمول المالي الأشخاص على الانخراط في النظام المالي الرسمي باستخدام الهواتف المحمولة والإنترنت دون الحاجة إلى امتلاك

حساب مصرفي رسمي، وبالتالي يعزز استخدام وسائل الدفع الرسمية، بما في ذلك الشبكات وبطاقات الصراف الآلي والمدفوعات عبر الإنترنت والمدفوعات عبر الهاتف المحمول وغيرها.

تم الاقتصار على استخدام مؤشر نسبة البالغين - الذين تتجاوز أعمارهم ١٥ سنة فما فوق - والذين يستخدمون الحسابات المصرفية، نظراً لتوفر بياناتهم في كل من الاقتصاديات النامية والاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة، ويتم دراسة اتجاهاته لكليهما، على النحو التالي:

١.٢.٣. اتجاهات الشمول المالي في الاقتصاديات النامية: تتجه نسبة البالغين الذين يستخدمون الحسابات المصرفية في الاقتصاديات النامية للإرتفاع خلال فترة الدراسة، فقد ارتفعت نسبة البالغين الذين يستخدمون الحسابات المصرفية في الاقتصاديات النامية من ٤١.٧% في عام ٢٠١١ إلى ٥٥% في عام ٢٠١٤، وإلى ٦٣% في عام ٢٠١٧، وأخذت في الصعود إلى أن بلغت ٧١.٤% في عام ٢٠٢١، وبذلك فقد حققت نمواً قدره ٧١.٢% خلال فترة الدراسة، كما يتضح من الشكل البياني التالي:

الشكل (٣): الحسابات المصرفية في الاقتصاديات النامية خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢١



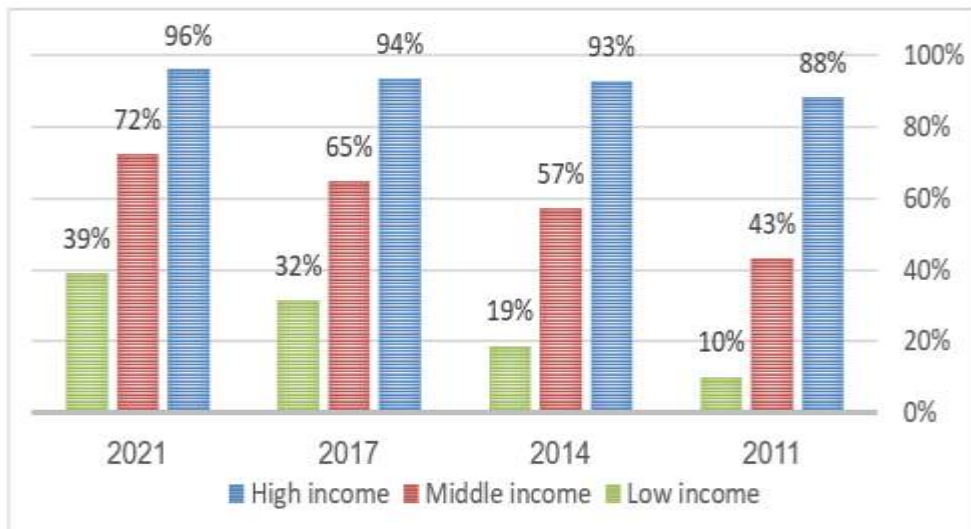
المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، وباستخدام Excel 2013

تجاوزت نسبة البالغين من الذكور الذين يستخدمون الحسابات المصرفية، نظيرتها لدى الإناث في الاقتصاديات النامية خلال فترة الدراسة، حيث بلغت الفجوة ٩% في عام ٢٠١١، وتقلّصت تدريجيًا لتصل إلى ٦% في عام ٢٠٢١، مما يشير إلى تحسن محدود في نسبة استخدام الحسابات المصرفية بين النساء.

يُعد مستوى دخل الدول أحد محددات الشمول المالي، حيث تتفاوت نسبة البالغين الذين يستخدمون الحسابات المصرفية في الدول ذات الدخل المرتفع عنه في الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل، فكلما ارتفع مستوى الدخل لدولة ما؛ ارتفع مستوى الشمول المالي لها.

نلاحظ في الشكل البياني التالي، إن نسبة البالغين الذين يستخدمون الحسابات المصرفية في الدول مرتفعة الدخل بلغت ٨٨.٢%، بينما في الدول متوسطة الدخل ٤٣.٣%، وفي الدول منخفضة الدخل ١٠% في عام ٢٠١١، وحدث تحسن تدريجي في الفترات التالية إلى أن حققت نسبة البالغين الذين يستخدمون الحسابات المصرفية في الدول مرتفعة الدخل ٩٦.٤%، بينما في الدول متوسطة الدخل ٧٢.٤%، وفي الدول منخفضة الدخل ٣٩% في عام ٢٠٢١.

الشكل (٤): الحسابات المصرفية في الاقتصاديات النامية وفقاً لمستوى الدخل خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢١



المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، وباستخدام Excel 2013

ازدادت نسبة البالغين في الاقتصاديات النامية، الذين يسددون مدفوعات رقمية أو يستلمونها من ٣٥% في ٢٠١٤ إلى ٥٧% في ٢٠٢١، حيث يستفيد المتلقي للمدفوعات في أحد الحسابات من الخدمات المالية الأخرى، وتشير الإحصاءات إلى أن ٨٣% من البالغين في الاقتصاديات النامية الذين استلموا مدفوعات رقمية سدّدوا أيضاً مدفوعات رقمية، ارتفاعاً من ٦٦% في ٢٠١٤ و ٧٠% في ٢٠١٧، كما استخدم نحو ثلثي مستلمي المدفوعات الرقمية أيضاً حساباتهم لتخزين الأموال لأغراض إدارة النقد، واستخدم نحو ٤٠% منهم حساباتهم للادخار، فيما استفاد ٤٠% من مستلمي المدفوعات من الاقتراض بشكل رسمي (البنك الدولي، ٢٠٢٢: ٣).

حفزت جائحة كورونا النمو في استخدام المدفوعات الرقمية في الاقتصاديات النامية، ففي عام ٢٠٢١ دفع ١٨% من البالغين فواتير المرافق مباشرة من حساباتهم، وحوالي ثلث هؤلاء البالغين فعل ذلك لأول مرة بعد بداية ظهور جائحة كورونا، كما ارتفعت نسبة البالغين المسددون مدفوعات رقمية للتجار بعد تفشي جائحة كورونا، فعلى سبيل المثال، قام ٨٢% من البالغين في الصين بسداد مدفوعات رقمية للتجار في ٢٠٢١، وفي الاقتصاديات النامية باستثناء الصين، سدد ٢٠% من البالغين مدفوعات رقمية للتجار في ٢٠٢١، ويعكس ذلك الدور الذي لعبته القيود التي فرضتها الجائحة والتباعد الاجتماعي (البنك الدولي، ٢٠٢٢: ٣).

٢.٢.٣. اتجاهات الشمول المالي في الاقتصاد المصري: اتخذت الحكومة المصرية خطوات بارزة في مجال تعزيز الشمول المالي، بهدف توفير خدمات مالية مميّنة تُسهّل على المواطنين الوصول إلى احتياجاتهم دون أعباء إضافية، وركزت جهودها على تطوير منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني، فضلاً عن تقليص الإجراءات وتعزيز الكفاءة، وقد اعتمدت الحكومة سلسلة من الإجراءات لتحقيق هذه الأهداف، ويمكن إيجازها على النحو التالي:

انضمام مصر إلى التحالف الدولي للشمول المالي عام ٢٠١٣

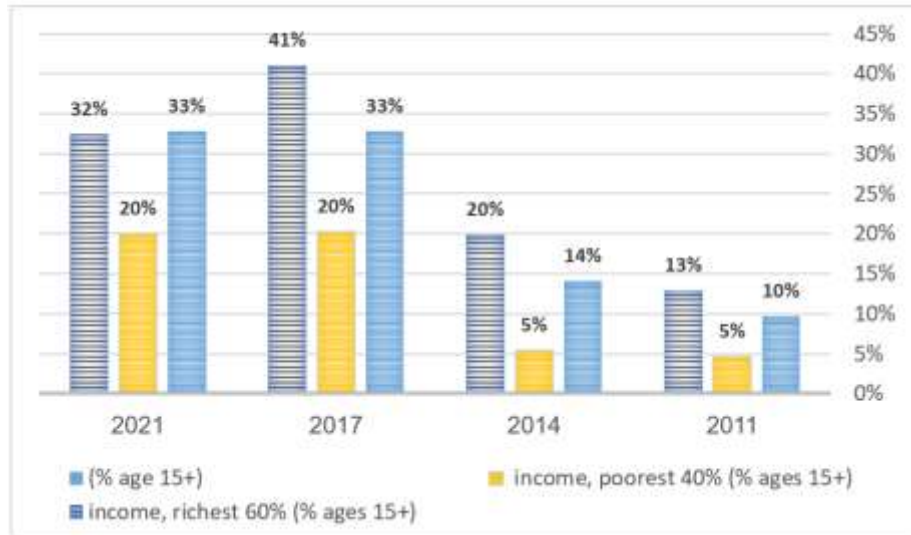
✚ استضافة المؤتمر السنوي التاسع للتحالف الدولي للشمول المالي بمدينة شرم الشيخ عام 2017، الذي ركز على تعزيز الشمول المالي ورسم سياسات إصلاحية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتمهيد لتنمية شاملة

✚ مصادقة مجلس النواب عام ٢٠١٨ على قانون تطوير المعاملات المالية غير النقدية، بهدف الحد من الاستخدام النقدي وتشجيع المدفوعات الإلكترونية

✚ إطلاق البنك المركزي المصري مبادرة "حساب لكل مواطن"، التي تسمح بفتح حسابات دون رسوم أو حد أدنى مع تخفيض المصاريف السنوية، بهدف تعزيز انتشار الثقافة المصرفية وتوسيع قاعدة الشمول المالي.

جاءت هذه الجهود في إطار توجه الدولة نحو الاقتصاد الرقمي وتحقيق التنمية المالية المستدامة، وقد ترتب على ذلك، ارتفاع نسبة البالغين الذين يستخدمون الحسابات المصرفية في مصر خلال فترة الدراسة، من ١٠% في عام ٢٠١١ إلى ٣٣% في عام ٢٠٢١، بمعدل نمو ٢٣٠% خلال فترة الدراسة، كما يتضح من الشكل البياني رقم (٥).

الشكل (٥): الحسابات المصرفية في مصر خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢١



المصدر: من اعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، وباستخدام Excel 2013

بلغ عدد البالغين الذين يستخدمون الحسابات المصرفية في مصر ٥٢ مليون شخص، وبما يمثل ما نسبته ٧٤.٨% في ديسمبر ٢٠٢٤ (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٤: ١)، كما يعكس حجم الدخل مستوى الشمول المالي لفئات المجتمع المصري، فارتفاع مستوى الدخل يعزز من مستوى الشمول المالي، حيث بلغت نسبة البالغين في الفئات الأكثر دخلاً، والذين يستخدمون الحسابات المصرفية في مصر ٣٢%، في حين تبلغ في الفئات الأقل دخلاً حوالي ٢٠% في عام ٢٠٢١.

٣. بناء النموذج وتوصيف المتغيرات:

يناقش هذا القسم بناء نموذج الدراسة، وتحديد مصادر البيانات المستخدمة وتوصيفها.

1.4. بناء نموذج الدراسة: من أجل دراسة الأثر طويل المدى لتحويلات المغتربين على مستوى الشمول المالي في الاقتصاديات النامية بصفة عامة، وفي مصر بصفة خاصة، بالإضافة إلى التحقق من الأدلة غير الخطية التي إقترحها (Issabayev, et al., 2020: 15)، أي هل يمكن للتحويلات الشخصية أن يكون لها تأثيرات مختلفة على الشمول المالي بناءً على مستوى (حجم) هذه التحويلات، يتم استخدام بيانات طولية غير متوازنة (unbalanced Panel data) لعينة من (٧١) دولة نامية متلقية للتحويلات الشخصية خلال الفترة (2004-2021)، بإجمالي 1498 مشاهدة سنوية، وقد تم اختيار تلك العينة بناءً على مدى توافر بيانات الشمول المالي^(١).

في إطار الأدبيات السابقة وفرضيات الدراسة، سيتم الاعتماد على النموذج العام التالي في الشكل الخطي، لتوضيح العلاقة بين تدفقات تحويلات المغتربين ومستوى الشمول المالي، كما هو موضح في المعادلة التالية:

^١ يتم استخدام "تحليل القوة الإحصائية" لتقدير حجم العينة الأمثل المطلوب جمعها والتي تقلل الخطأ من النوع الأول والثاني إلى أدنى درجة ممكنة وترفع حجم الأثر المتوقع في حاله وجوده؛ لأن حجم العينة الصغير لا يكون كافياً لاكتشاف ما إذا كان التأثير موجود في الواقع أم لا، ويعتمد تحليل القوة الإحصائية على خمسة معايير أساسية وهي (الفرضية التي يُبنى عليها البحث، وعدد المتغيرات في نموذج الانحدار، والقوة الإحصائية المطلوبة، ومستوى الدلالة الإحصائية، وحجم الأثر المتوقع). ويوضح الجدول (B) بملحق الدراسة تصميم القوة الإحصائية المبدئية لدراسة فرضيات الدراسة الحالية، والتي توضح أن تخطيط القوة المناسب لإختبار نموذج الدراسة هي ما بين (135 - 264) مشاهدة بناءً على الأسلوب القياسي المستخدم، ونظراً لأن عدد المشاهدات الفعلية تتجاوز بكثير تخطيط القوة المناسب، مما يعطى دعم أكثر لدقة النتائج التي سيتم استخلاصها.

$$FI_{it} = C_{it} + \sum_{t=1}^T R_{it} + \sum_{k=1}^K \beta_k X_t^k + \epsilon_t$$

حيث (FI_{it}) تمثل مستوى الشمول المالى فى الدولة i فى الزمن t ، حيث $(t=1, 2, \dots, n)$ ، والذي سيتم التعبير عنه بعدد الحسابات المصرفية (لكل 1000 شخص بالغ)، C تمثل ثابت الدالة، (R_{it}) تمثل مستوى تدفقات تحويلات المغتربين الوافدة إلى الدول i فى الزمن t ، أما (X_t^k) تمثل متجه المتغيرات الضابطة، والتي تمثل محددات محتملة للشمول المالى بخلاف مستوى تحويلات المغتربين.

وعليه يتم تحديد النموذج التجريبي لتقييم الأثر طويل الأجل لتدفقات تحويلات المغتربين على مستوى الشمول المالى، من خلال صياغة دالة لوجارتمية لقياس المرونات طويلة الأجل للمتغيرات، وذلك على النحو التالي:

$$\ln FI_{it} = \beta_0 + \beta_1 \ln R_{it} + \beta_2 \ln INQ_{it} + \beta_3 \ln GDP_{Cit} + \beta_4 \ln HD_{it} + \beta_5 \ln IR_{it} + \epsilon_t \quad (1)$$

حيث t تعبر عن الفترة الزمنية المستخدمة، و (β_0) تعبر عن الجزء الثابت، بينما (FI) تعبر عن عدد الحسابات المصرفية (لكل 1000 شخص بالغ)، أما (R) تمثل مستوى تحويلات المغتربين لكل فرد، أما المعاملات من (β_3) إلى (β_5) فتشير إلى معاملات المتغيرات الضابطة، وتم تحديد المتغيرات الضابطة، إستناداً إلى الأدبيات الحالية، والمتمثلة فى: (INQ) مستوى الجودة المؤسسية، (GDP_C) نصيب الشخص من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى، (HD) مستوى التنمية البشرية، (IR) سعر الفائدة على الإيداع. وأخيراً (ϵ_{it}) يشير إلى الخطأ العشوائى.

ومن أجل التحقق من الأدلة غير الخطية بين التحويلات والشمول المالى، فسيتم استخدام النموذج التالى فى الشكل اللوغارتمى:

$$\ln FI_{it} = \beta_0 + \beta_1 \ln R_{it} + \beta_2 \ln R_{it}^2 + \beta_3 \ln INQ_{it} + \beta_4 \ln GDP_{Cit} + \beta_5 \ln HD_{it} + \beta_6 \ln IR_{it} + \epsilon_t \quad (2)$$

ويختلف ذلك النموذج عن النموذج الأول في وجود المصطلح (R) في الشكل التربيعي، وذلك من أجل تحديد الآثار المختلفة للصيغة التربيعية للتحويلات الشخصية على الشمول المالي.

ومن أجل مقارنة مصر بالاقتصاديات النامية، فسوف نستخدم أسلوب المتغير الوهمي لقياس الفروق الهيكلية بين الإنحدرات، حيث تسمح لنا هذه الطريقة بالمحافظة على درجات الحرية وعدم فقدانها بتقسيم عينة الدول إلى إنحدرات مختلفة داخل الإنحدار الرئيسى، كما بالنموذج (3) التالى:

$$\ln FI_{it} = \beta_0 + \beta_1 \ln R_{it} + \beta_2 \ln(dum_{egy} * R_{it}) + \beta_3 \ln INQ_{it} + \beta_4 \ln GDP_{cit} + \beta_5 \ln HD_{it} + \beta_6 \ln IR_{it} + \beta_7 \ln dum_{egy} + \epsilon_t \quad (3)$$

وعليه يتم في هذا النموذج، معرفة تأثير تحويلات المغتربين على الشمول المالي في مصر فقط ومدى إختلافها عن باقى الاقتصاديات النامية، وذلك بإستخدام المتغيرات الوهمية، عن طريق إضافة متغير وهمي لمصر، ثم إنشاء متغير تفاعلى كحاصل ضرب المتغير الوهمي الخاص بمصر مع مؤشر التحويلات المستخدمة، وعليه يُصبح المعامل (β_1) خاص بقياس تأثير تحويلات المغتربين على الشمول المالي فى دول النامية بإستثناء مصر، ويسمى هذا المعامل بطبقة الأساس أو الطبقة المرجعية أو طبقة المقارنة، والتى سيتم مقارنة معامل مصر بها، بينما سيصبح المعامل (β_2) خاص بمصر فقط، ويُشير إلى مدى إختلاف تأثير مصر عن الاقتصاديات النامية المشار إليه بالمعامل (β_1)، وعليه إذا أردنا معامل التأثير الخاص بمصر (وليس مدى إختلافه عن الاقتصاديات النامية) فسنحصل عليه كمجموع المعاملين ($\beta_1 + \beta_2$).

2.4. توصيف البيانات: اعتمدت الدراسة على قواعد بيانات البنك الدولى، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى في الحصول على متغيرات الدراسة، وذلك على النحو التالى:

🌐 يُعبر المتغير التابع (الشمول المالي FI): عن أصحاب الحسابات المصرفية لكل 1000 شخص بالغ، ويتم الحصول علي بيانات الشمول المالي من التنمية المالية العالمية *Global Financial Development*.

يشير المتغير المستقل (وهو مستوى تحويلات العاملين R)، إلى نسبة تدفق تحويلات المغتربين إلى إجمالي السكان، حيث اظهرت نتائج الدراسات التي تناولت تأثير التحويلات على الشمول المالي تبايناً، على سبيل المثال، توصل (Agarwal & Horowitz, 2002: 2040) إلى أن التحويلات لها تأثير إيجابي على الشمول المالي، ولكن من ناحية أخرى، وجد (Brown et al., 2013: 652) أن التحويلات لها تأثير سلبي على استخدام الحسابات المصرفية، ويتم الحصول على بيانات تحويلات المغتربين من قواعد بيانات البنك الدولي *World Bank Indicators*.

وأخيراً بالنسبة للمتغيرات الضابطة: فاستخدمت الدراسة أربعة متغيرات تفسيرية، هي:

- الجودة المؤسسية (INQ)؛ هو متوسط مؤشرات الحكم الرشيد الستة كبروكسي للتطور المؤسسي، والذي تم إقتراحه بواسطة (Kaufmann et al., 2008: 24)، حيث يرتبط المستوى المرتفع من الجودة المؤسسية بتعزيز التنمية المالية في الاقتصاديات النامية، ويتم الحصول على بيانات الجودة المؤسسية من مؤشرات الحوكمة العالمية من *World Governance Indicators*.

- التنمية البشرية (HD)؛ وهو مؤشر مركب، يتكون من أبعاد التعليم والصحة والدخل للتعبير عن مستوى رأس المال البشري، قدمت النتائج التجريبية نتائج متباينة، على سبيل المثال، توصل (Evans et al., 2002: 123) إلى تأثير إيجابي لرأس المال البشري على التنمية المالية، بينما وجد (Arora, 2012: 177) سلبية رأس المال البشري، ويتم الحصول على بيانات المؤشر المركب للتنمية البشرية من برنامج الأمم المتحدة للتنمية *UNDP*.

- مستوى الدخل (GDP_c)؛ ويُقاس بمتوسط نصيب الشخص من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي، إذ نتوقع أن يكون هذا المتغير مرتبطاً بشكل إيجابي بالشمول المالي، لأن الحجم والتعقيد المطلوبين للأنشطة

المالية أكبر في الدول الأكثر ثراءً، وعلى جانب العرض، يمكن للاقتصادات الأكثر ثراءً أن تقوم بإستغلال وفورات الحجم بشكل أفضل في تقديم الخدمات المالية (Law & Azman-Saini, 2012: 217; Rojas-Suarez & Amado, 2014:27).

- معدل الفائدة على الودائع (IR)؛ يشير إلى التكلفة التي تتقاضاها البنوك. من الناحية النظرية، تؤثر أسعار الفائدة المرتفعة على استقرار الاقتصاد الكلي، وبالتالي تؤثر سلباً على الطلب على الخدمات المالية، نظراً لأن أسعار الفائدة المرتفعة تؤدي إلى تمويل المشاريع المحفوفة بالمخاطر، من المتوقع أن يكون لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، كما تعتبر أوجه القصور التشغيلية فيما يتعلق بالرسوم الإدارية المرتفعة عائقاً أمام الشمول المالي، لأنها تقيد توافر المنتجات المالية وتزيد من أسعارها، مما يجعل الوصول إليها أكثر صعوبة، كما أن التكلفة المرتفعة لفتح الحساب والاحتفاظ به، فضلاً عن أن اشتراط حد أدنى مرتفع للرصيد، تثني بعض الأشخاص عن الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية (Rojas-Suarez & Amado, 2014: 16)، ويتم الحصول على بيانات الدخل وسعر الفائدة على الودائع من قواعد بيانات البنك الدولي.

يوضح الجدول (1) التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة؛ مدى التنوع الكبير في عينة الدول سواء بالنسبة لمستوى الشمول المالي أو تحويلات المغتربين، وهو ما يتضح في الفرق بين الحد الأدنى والأقصى.

جدول رقم (١): التوصيف الإحصائي للمتغيرات (٢٠٢١-٢٠٠٤)

interest rate	(Amudat 70)	1337	17007	10.92	0.0001	223.72
---------------	-------------	------	-------	-------	--------	--------

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 13

إن متوسط عدد الحسابات الشخصية لكل 1000 شخص يعادل 552.56 حساب، أى أن متوسط مستوى الشمول المالى يعادل 55.3% تقريباً فى الاقتصاديات النامية، كما أن هناك دول نامية تجاوز فيها مستوى الشمول المالى حاجز 100% وصلت أقصاها فى دولة سيشل عام 2019 بإستحواذها على 2425 حساب لكل 1000 شخص، أى بمعدل 2.5 حساب لكل شخص، بينما كانت أقل نسبة شمول مالى فى الكاميرون عام 2004 بإستحواذها على 1.2 حساب لكل 1000 شخص.

ولم يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للتحويلات الشخصية؛ فنجد أن متوسطها يعادل 158.02 دولار لكل شخص، وقد وصلت هذه التحويلات أقصاها فى دولة تونجا عام 2021 بتحقيقها 2003.9 دولار تقريباً لكل شخص، بينما لم يكن هناك تحويلات شخصية لبعض الدول فى بعض الفترات نتيجة لظروف سياسية قهرية بها مثل دول جنوب السودان، وليبيا، وروندا، والكويت، وقطر، وزيمبابوى، وموريتانيا.

وبالنسبة للمتغيرات الضابطة؛ فنجد أن مستوى الجودة المؤسسية فى الاقتصاديات النامية منخفض، حيث بلغ متوسط الحكم الرشيد بها 40.6، على الرغم من وجود بعض الاقتصاديات النامية التى حققت إنجازات كبيرة فى تحسين مستوى الجودة المؤسسية بها، لعل أهمها المجر والتى وصلت بها مستوى الجودة المؤسسية حاجز 80%، كذلك بلغ متوسط نصيب الشخص من الدخل الحقيقى فى الاقتصاديات النامية 5861 دولار، ويرجع إرتفاع هذا الدخل إلى وجود بعض الاقتصاديات النامية البترولية مرتفعة الدخل، كما أن متوسط مستوى التنمية البشرية 0.6799، ومتوسط سعر الفائدة على الإيداع 7.7%.

يوضح الجدول رقم (C) بالملحق، مصفوفة الارتباط بين لوغاريتم متغيرات الدراسة، وتبين أن إشارات جميع معاملات الارتباط جاءت متفقة مع النظرية الاقتصادية والإشارات المتوقعة، فنجد إرتباط إيجابى قوي يعادل ٤٥.٩% بين متغيرى التحويلات والشمول المالى، بالإضافة إلى إرتباط إيجابى بين كافة المتغيرات الضابطة مع الشمول المالى، لعل أكبرها التنمية المالية ٥٩.٤%، ثم

مستوى الدخل ٥٣.٣%، ثم الجودة المؤسسية 51.5%، ويُستثنى من ذلك ارتباط سعر الفائدة الحقيقي بالشمول المالي، والذي جاء عكسي ضعيف ويعادل -٩.٦%.

٤. التحليل القياسي:

يتم تحديد أسلوب القياس المستخدم، للتحقق من عدم خطية تأثير تحويلات المغتربين على الشمول المالي، وتقدير الإنحدار المتعدد لتحديد الدلالة الإحصائية، وذلك على النحو التالي:

1.5. الأسلوب القياسي: نظراً لإستخدام عينة واسعة من الدول المختلفة فيما بينها إختلافاً كبيراً سواء من حيث تحويلات المغتربين أو الشمول المالي، مما قد يُثير مشكلة الإختلافات أو التأثيرات الشخصية لكل دولة عند التحليل، وهو ما تؤكد حدوثه بناءً على إختبار (*Robust test for differing group intercepts*) والموضح نتائجه فى الجدول (٢).

جدول رقم (٢): الاختبارات المستخدمة لنموذج الدراسة

Tests used	Description	Results
* Pooled OLS & FEM & REM method:		
<i>Robust test</i>	Robust test for differing group intercepts	148.621 (0.000)***
<i>Residual variance test</i>	Test for differing group intercepts (Pooled OLS versus FEM)	42.9542 (0.000)***
<i>Breusch-Pagan test</i>	Test for differing group intercepts (Pooled OLS versus REM)	3629.12 (0.000)***
<i>Hausman test</i>	To compare between (REM versus FEM)	43.9730 (0.000)***
<i>Time test</i>	Wald joint test on time dummies	82.3192 (0.013)**
* DPD method:		
<i>AR(1) test</i>	Test for AR(1) errors	-19.0271 (0.000)***
<i>AR(2) test</i>	Test for AR(2) errors	-0.04329 (0.638)
<i>Sargan test</i>	Over-identification test	179.324 (0.847)
<i>Joint test</i>	Wald (joint) test	2364.21 (0.000)***
<i>Time test</i>	Wald joint test on time dummies	23.8462 (0.007)***

المصدر: من اعداد الباحث بإستخدام برنامج Eviews 13

جاءت قيمة F المحسوبة معنوية عند 1% فى كافة الإنحدارات المستخدمة، مما يُشير إلى رفض الفرض العدمى بأن الدول لها نفس الجزء الثابت، وبالتالي قبول الفرض البديل بأن دول العينة ليس لها نفس الجزء الثابت أى توجد تأثيرات شخصية لكل دولة؛ وبناءً عليه فقد تم الإعتماد على منهجيتين مختلفتين فى طريقة تعاملها مع

التأثيرات الشخصية، وذلك للتأكد من مدى قوة وثبات النتائج؛ وهما نموذج الآثار الثابتة (*FEM*)، ونموذج البيانات الطولية الديناميكية (*DPD*).

فبالنسبة لنموذج الآثار الثابتة أو ما يسمى بنموذج المربعات الصغرى باستخدام المتغيرات الوهمية (*LSDV*)، فقد تم اختياره بناءً على اختبار "*Hausman*"، والذي يقارن بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية، فعلى الرغم من أن قيمة *F* المحسوبة لإختبار (*Residual variance*)، (*Breusch-Pagan*) جاءت معنوية عند 1%، مما يشير إلى تفضيل نموذج الآثار الثابتة أو العشوائية عن نموذج المربعات الصغرى المجمعة، إلا أن قيمة *F* المحسوبة لإختبار (*Hausman*) جاءت معنوية أيضاً، مما يشير إلى تفضيل نموذج الآثار الثابتة عن العشوائية. ويمثل استخدام هاتين الطريقتين مساهمة هامة في هذه الدراسة، حيث أن أغلب الأبحاث التي درست هذه العلاقة كانت لا تأخذ الاختلافات الشخصية بين الدول في الاعتبار.

كذلك ينبغي التأكد من جودة الإنحدارات المطبقة وخلوها من مشاكل القياس المختلفة، وذلك للإطمئنان إلى النتائج المتحصلة، وذلك كما في الجول التالي:

جدول رقم (٣): نتائج الإختبارات التشخيصية المستخدمة في نموذج الدراسة

Problems	Tests used	Results
Heteroskedasticity	White's test	323.940 (0.000)***
Serial Correlation	Wooldridge test	128.307 (0.000)***
Cross-Section Dependence	Pesaran CD	0.5.071 (0.279)
Normality	Jarque-Bera	513.024 (0.000)***
Collinearity	Variance Inflation Factors (VIF)	All values <10
Omit variables	Omitting variables test based on covariance matrix	27.3218 (0.000)***
Function Form	RESET test for specification (squares only)	238.014 (0.000)***
	RESET test for specification (cubes only)	927.140 (0.000)***
	RESET test for specification (squares & cubes)	27.9641 (0.000)***
	Auxiliary regression for non-linearity test (squared terms)	593.452 (0.000)***
Linearity	Auxiliary regression for non-linearity test (log terms)	52.8795 (0.000)***

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 13

أشارت الاختبارات التشخيصية المختلفة إلى إن إنحدارات الدراسة باستخدام $2way\ FEM$ تعاني من مشكلة عدم ثبات التباينات، والإرتباط التسلسلي بين البواقي، بالإضافة إلى مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبواقي، وهي كلها مشاكل قياس متوقعة الحدوث في هذه العينة الكبيرة من الدول غير المتجانسة، وعليه فإن مشكلة عدم التوزيع الطبيعي ليس لها أهمية كبيرة هنا لأنه طبقاً للنظرية الإحصائية، فإن مقدرات OLS تؤول إلى التوزيع الطبيعي بوجه عام مع زيادة حجم العينة، وبالتالي في العينات الكبيرة كما في الدراسة الحالية، فإن الاستدلال الإحصائي سيتبع طريقة OLS العادية المفترضة التوزيع الطبيعي.

كذلك للتغلب على المشكلتين المتبقيتين فقد تم تقدير طريقة (FEM)، باستخدام ($White\ cross-section\ standard\ errors$)، بالإضافة إلى ($Firm\ GLS$) والفعالين في القضاء على مشكلتي عدم ثبات التباينات، والإرتباط التسلسلي بين البواقي، أما بالنسبة لطريقة (DPD) فيتضح من الجدول (٢) معنوية اختبار $AR(1)\ errors$ عند مستوى 1% في كافة الإنحدار، مما يُشير إلى رفض الفرض العدمي بعدم وجود إرتباط ذاتي من الدرجة الأولى، وبالتالي قبول الفرض البديل بوجود $AR(1)$ ، وعلى الرغم من ذلك فهو لا يشير إلى عدم صحة النموذج، بينما الإرتباط الذاتي من الدرجة الثانية $AR(2)$ لا يتفق مع الإفتراضات الإحصائية لمنهجية التقدير، وبالتالي غير متواجد في كافة الإنحدارات.

كذلك يُظهر اختبار $Sargan$ للتوصيف أكثر من اللازم بأن الأدوات المستخدمة صالحة، كما يُخبرنا اختبار $Wald$ بوجود معنوية مشتركة للمتغيرات المفسرة ككل عند مستوى 1%، وبالتالي فعلى الرغم من طريقة (DPD) مصممة للتعامل مع مشكلتي عدم ثبات التباينات، والإرتباط الذاتي ضمن أخطاء الوحدات الشخصية كما ذكرنا، فقد تم تقديرها باستخدام ($Asymptotic\ standard\ errors$)، وبالتالي تكون المقدرات الناتجة من طريقتي القياس المستخدمتين ذات كفاءة عالية، ويمكن الإعتماد عليها بشكل كبير.

وقبل تقدير إنحدارات الدراسة؛ ينبغي أولاً التأكد من أن جميع متغيرات الدراسة ساكنة عند المستوى، وهو الشرط المسبق لإستخدام طريقتي (FEM)،

(DPD)، وللتحقق من ذلك تم إجراء اختبار جذر الوحدة للسكون، وكما هو مبين في (Fuller, 1976)، فإن اختبارات جذر الوحدة ليست بالضرورة قوية، وأنه من المستحسن استخدام اختبارات متعددة، لذلك فسوف تستخدم الدراسة أربعة اختبارات مختلفة للتحقق من قوة النتائج، كما هو موضح في الجدول رقم (D) بالملحق، وقد اتضح أن جميع المتغيرات ساكنة عند المستوى؛ أي أنهما متكاملين من الدرجة (0)، مما يدعم تطبيق منهجيتي الدراسة.

2.5. التحقق من عدم خطية تأثير تحويلات المغتربين على الشمول المالي: اتبعت الدراسة أربعة طرق للتحقق من عدم خطية الأثر، أولها، إجراء رسم توضيحي مبسط للشكل الإنتشاري المدعم بخط إنحدار لتأثير تحويلات المغتربين على مستوى الشمول المالي في الاقتصاديات النامية؛ اظهرت بشكل أولي خطية العلاقة بين المتغيرين، كما في الشكل البياني رقم (١) بالملحق.

وثانيهما: استخدام اختبار (*Ramsey reset test*)، للتأكد من صحة توصيف الشكل الدالي للنموذج المقترح، والذي جاء دال إحصائياً عند مستوى ١% للشكل التربيعي، والتكعيبي، والشكلين معاً، كما يتضح من الجدول (٣)، ويؤكد أن التوصيف الأفضل للنموذج هو غير خطي، ولكن لا يعطى هذا الاختبار أى تفاصيل عن المتغيرات المفسرة التي يجب التعبير عنها بشكل غير خطي.

ولذلك نلجأ لاستخدام اختبار (*Auxiliary regression*) لعدم الخطية، والذي جاء دال إحصائياً عند مستوى ١%، وهو ما يؤكد على وجود تأثير غير خطي بالنموذج المقترح، كما يتضح من الجدول (٤)، ويتميز هذا الاختبار في أنه يحدد المتغيرات التي يجب التعبير عنها في الشكل غير الخطي (التربيعي)، إذ نجد أن متغير تحويلات المغتربين تأخذ الشكل الخطي فقط، حيث إن إضافة الشكل التربيعي، أدت إلى إختفاء معنوية متغير التحويلات، وبالتالي فإن هذا الاختبار يؤكد على عدم صحة الأثر غير الخطي التي إقترحتها دراسة Issabayev, et al., (2020: 15)، بينما متغير الجودة المؤسسية هو الذي يجب التعبير عنه في الشكل غير الخطي عند مستوى ١%، وبدرجة أقل من متغير التنمية البشرية.

جدول رقم (٤): الإختبارات المساعدة لعدم الخطية

	Coefficient	std. error	t-ratio	p-value
<i>ln Remittances</i>	0.03566	0.0513	0.7655	0.329
<i>ln Institutions</i>	-2.00195	0.3463	-6.3591	0.000***
<i>ln Income</i>	-0.72843	0.9453	-0.8477	0.210
<i>ln Human development</i>	-2.86788	1.5645	-2.0163	0.049**
<i>ln Interest rate</i>	-0.01335	0.0418	-0.3511	0.207
<i>ln Remittances_squared</i>	-0.00116	0.0083	-0.1538	0.304
<i>ln Institutions_squared</i>	0.35589	0.0592	6.6209	0.000***
<i>ln Income_squared</i>	0.04967	0.0600	0.9106	0.579
<i>ln Human development_squared</i>	-1.84111	0.8347	-2.4266	0.009***
<i>ln Interest rate_squared</i>	-0.00287	0.0151	-0.2090	0.842
Constant	4.32300	3.6764	1.2936	0.423

Non-linearity test (squares):

Null hypothesis: relationship is linear

Test statistic: LM = 52.9632

with p-value $p(\text{Chi-square}(5) > 52.9632) = (0.000)***$

المصدر: من اعداد الباحث بإستخدام برنامج E-views 13

أما الطريقة الرابعة والأخيرة، تكون بتقدير نموذج الانحدار الثاني في الجدول رقم (٥)، والذي يحتوى على الصيغة التربيعية لمتغير تحويلات المغتربين بإستخدام أسلوبى (2way FEM)، (DPD)، ثم التأكد من مدى وجود علاقة (U shape) أو (Inverse U shape) من خلال إجراء إختبار (Sasabuchi-Lind-Mehlum)، فقد بين الانحدار رقمى (٢)، (a2)، إن إدراج الصيغة التربيعية لمتغير تحويلات المغتربين؛ قد أدت إلى غياب الدلالة الإحصائية لمتغير تحويلات المغتربين وصيغته التربيعية في تأثيره على الشمول المالى، وإن العلاقة بين تحويلات المغتربين والشمول المالى خطية، بينما تأثير الجودة المؤسسية على مستوى الشمول المالى غير خطى عند مستوى معنوية ١%، لتؤكد ما تم إستنتاجه بإستخدام إختبار (Auxiliary regression)، والذي سبق إجراءه.

جدول رقم (٥): تأثير التحويلات على الشمول المالى: النتائج القياسية

Dependent Variables: *In financial inclusion***Method:** 2Way Fixed Effects Model (FEM) & Dynamic Panel Data (DPD)

	2way FEM with white standard errors			1step DPD with asymptotic standard errors		
	Reg (1)	Reg (2)	Reg (3)	Reg (1a)	Reg (2a)	Reg (3a)
<i>In Financial inclusion(-1)</i>				0.7289 [13.85]***	0.7834 [13.24]***	0.7234 [13.74]***
<i>In Remittances</i>	0.0836 [5.943]***	0.0079 [1.076]	0.0713 [4.207]***	0.0746 [3.296]***	0.0317 [2.027]**	0.0523 [2.570]***
<i>In Remittances_squared</i>		0.0096 [0.439]			0.0023 [0.029]	
<i>In Remittances_Egypt</i>			0.2139 [0.876]			-0.0348 [-0.758]
<i>In Institutions</i>	-1.2079 [-3.796]***	-1.7953 [-4.076]***	-1.8310 [-8.403]***	-0.1893 [-24.96]***	-0.2358 [-23.45]***	-0.3249 [-21.08]***
<i>In Institutions_squared</i>	0.2793 [4.204]***	0.5394 [5.642]***	0.4276 [8.246]***	0.0713 [2.503]***	0.0238 [2.846]***	0.0067 [2.076]***
<i>In Income</i>	0.2017 [0.743]	0.7298 [1.075]	0.9643 [1.023]	0.0049 [0.048]	0.0032 [0.041]	0.0328 [0.043]
<i>In Human development</i>	3.8496 [6.079]***	3.5193 [5.796]***	2.7296 [4.879]***	0.2764 [5.349]***	0.0859 [2.468]***	0.0795 [2.634]***
<i>In Interest rate</i>	0.1765 [6.704]***	0.0713 [5.213]***	0.0467 [5.963]***	0.0374 [5.325]***	0.0549 [2.345]***	0.0304 [2.853]***
<i>Constant</i>	7.6280 [6.179]***	7.0435 [8.542]***	7.1382 [2.756]***	2.2563 [4.027]***	2.0359 [4.623]***	2.3279 [4.286]***
Effects Specification						
Obs.	1022	1022	1022	981	981	981
Adjusted R ²	97.5%	97.2%	97.5%			
Fisher test (F-stat.)	(327.8)***	(327.15)***	(328.8)***			

المصدر: من اعداد الباحث بإستخدام برنامج E-views 13

للتأكد من مصداقية التأثير الخطي للتحويلات الشخصية وغير الخطية للجودة المؤسسية على الشمول المالي، يتم إجراء إختبار (Sasabuchi-Lind-Mehlum)، كما يتضح من الجدول (٦):

جدول رقم (٦): اختبار *Sasabuchi-Lind-Mehlum* لشكل التأثير

		Reg(1)	Reg(2)
		In Institutions	In Remittances
X_i	$\hat{\beta} =$	-1.7953 [-4.076]***	0.0079 [1.076]
X_i^2	$\hat{\rho} =$	0.5394 [5.642]***	0.0096 [0.439]
Interval	$X_{i \text{ (min)}} =$	0.3143	-1.6279
	$X_{i \text{ (max)}} =$	4.3924	7.5329
Slope at X_i	$\hat{\beta} + 2\hat{\rho}X_i =$	-1.2196 [-4.207]***	0.0329 [N/A]
Slope at X_{i_h}	$\hat{\beta} + 2\hat{\rho}X_{i_h} =$	0.8438 [5.038]***	0.0179 [N/A]
Sasabuchi test (t-value)		[5.307]***	[N/A]
Extremum Point	$-\hat{\beta}/(2\hat{\rho}) =$	2.1976	-3.5496
		Extremum inside interval	Extremum outside interval

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 13

يتضح من نتائج اختبار (*Sasabuchi-Lind-Mehlum*)، إن تأثير تحويلات المغتربين على الشمول المالي خطي، نظراً لأن الاختبار لم يتمكن من حساب t المحسوبة، وتقع نقطة الانقلاب خارج نطاق البيانات الفعلية، وهو ما يُشكك في نتائج دراسة (Issabayev, et al., 2020)، في حين إن القيم الصغرى (نقطة الانقلاب) لمتغير الجودة المؤسسية تعادل ٢.١٩٧، بمستوى معنوية ١%، أى أن مستوى الجودة المؤسسية يكون تأثيرها إيجابى على مستوى الشمول المالي في الاقتصاديات النامية التى يزيد فيها درجة لوغارتيم هذه المتغير عن القيمة الصغرى، والعكس صحيح عندما ينخفض متغير الجودة المؤسسية عن القيمة الصغرى.

3.5. النتائج القياسية لتقدير تأثير تحويلات المغتربين على الشمول المالي: يتم تحليل التأثير باستخدام أسلوبى (2way FEM)، (DPD)، وذلك على النحو التالي:

3.5.١. استخدام أسلوبى (2way FEM): يتبين من الجدول رقم (٥)، إن نتائج الإنحدار (١) لتأثير تحويلات المغتربين على الشمول المالي في الاقتصاديات النامية،

بينما الانحدار (٣) يبين نتائج هذا التأثير في الاقتصاد المصري، وذلك باستخدام أسلوب (2way FEM).

توضح نتائج الانحدار الأول، وجود تأثير إيجابي لتدفقات تحويلات المغتربين على مستوى الشمول المالي عند مستوى معنوية 1%، فالزيادة بمقدار دولار واحد في لو غارتم متوسط نصيب الفرد من تحويلات المغتربين، سوف يؤدي إلى ارتفاع لو غارتم متوسط عدد الحسابات المصرفية لكل 1000 شخص بمقدار 0.084 حساب مصرفي في الاقتصاديات النامية، حيث إن زيادة التحويلات الوافدة من المغتربين تزيد من قدرة الأسر المتلقية على الوصول إلى الخدمات المالية، كما تؤدي إلى تنمية القطاع المالي من خلال زيادة حجم الودائع والقروض التي تمنحها المؤسسات المصرفية، بالإضافة إلى تحفيز الطلب والوصول إلى مختلف المنتجات المالية، كل ذلك يشجع على المزيد من النمو والتوسع في الشمول المالي.

وبالنسبة للمتغيرات الضابطة؛ فنجد تأثير إيجابي لمستوى التنمية البشرية، وسعر فائدة الإيداع على مستوى الشمول المالي، فزيادة لو غارتم مستوى التنمية البشرية، وسعر فائدة الإيداع بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة مستوى الشمول المالي، ممثلاً في لو غارتم عدد متوسط الحسابات المصرفية بمقدار 3.849، 0.177 حساب، وإن تأثير الجودة المؤسسية على مستوى الشمول المالي غير خطي، حيث يأخذ شكل حرف U، فالزيادة بمقدار دولار واحد في الصيغة التربيعية للو غارتم الجودة المؤسسية، سوف يؤدي إلى ارتفاع لو غارتم متوسط الحسابات المصرفية بمقدار 0.279 حساب مصرفي في الاقتصاديات النامية.

يتناول نموذج الدراسة (٣) تأثير تحويلات المغتربين على مستوى الشمول المالي في مصر، باستخدام أسلوب (2way FEM)، ونلاحظ منه، إن تأثير تحويلات المغتربين على الشمول المالي في مصر لا يختلف إطلاقاً في تأثيره عن باقي الاقتصاديات النامية؛ فزيادة لو غارتم نصيب الفرد من تحويلات المغتربين بدولار واحد سوف يؤدي إلى زيادة لو غارتم عدد الحسابات المصرفية في مصر بمقدار 0.071 حساب مصرفي.

وبالنسبة لتأثير المتغيرات الضابطة في الانحدارين (2)، (3) فيتضح تطابقها مع نتائج الانحدار (1)، مما يؤكد ثبات واستقرار نتائج هذه المتغيرات بغض النظر عن إدخال متغيرات جديدة في النموذج، حيث تشير الإشارة الإيجابية لمعامل رأس المال البشرى إلى أن المتعلمين يمكنهم فهم المنتجات المالية المختلفة ويميلون إلى الحصول على مزيد من الوصول إلى الشمول المالي، كما تشير إشارة معامل أسعار الفائدة إلى أن زيادة معدلات الفائدة على الودائع قد تشجع على فتح حسابات مصرفية وتحسن الإدماج المالي في الدول المتلقية للتحويلات.

وأخيراً تشير الأرصاءات العامة إلى ارتفاع قيمة معامل التحديد لنموذج الآثار الثابتة ($LSDV R^2$) في الثلاثة إنحدارات، حيث تفسر النماذج المستخدمة ما يزيد عن 97% من التغيرات التي تحدث في لوغاريتم مستوى الشمول المالي، كما يشير إختبار فيشر (Fisher) إلى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بوجود دلالة إحصائية للنموذج المستخدم ككل عند مستوى معنوية 1%.

3.5.2. استخدام أسلوب (1step DPD): للتأكد من هذه النتائج سوف يتم إعادة تقدير الثلاثة إنحدارات باستخدام أسلوب (1step DPD)، كما يتضح من الإنحدارات (1a)، (2a)، (3a)، ومن الوهلة الأولى يمكن ملاحظة وجود تطابق كبير نسبياً بين نتائج الطريقتين، فبجانب التأثير الإيجابي لنصيب الشخص من تحويلات المغتربين على مستوى الشمول المالي في الإنحدار (1a)، كما يؤكد الإنحدار (3a) بأن تأثير نصيب الشخص من تحويلات المغتربين على مستوى الشمول المالي في مصر لا يختلف عن باقي الاقتصاديات النامية، وهذا يؤكد على مصداقية النتائج التي تم التوصل إليها.

3.5.4. حجم الأثر (Effect Size) لتحديد الدلالة العملية للتأثير: يوفر حجم الأثر مقياساً كمياً لحجم الاختلاف بين المجموعات أو الارتباط بين المتغيرات، وبالتالي يوفر تقييماً لقوة النتائج التي لا توفرها الإختبارات ذات الدلالة الإحصائية وحدها، أى بمعنى آخر يوضح حجم الدلالة العملية للعلاقة في الواقع الفعلى، أى ما إذا كان للعلاقة أهمية عملية صغيرة أو متوسطة أو كبيرة في البيئة الاقتصادية لعينة

الدراسة، فحجم الأثر يجلب لنا معلومات إضافية للقرار الإستراتيجي لقبول أو رفض فرضية العدم.

ويتم حساب حجم الأثر هنا من الارتباطات الجزئية بين لو غارتم مؤشرى تحويلات المغتربين والشمول المالى، والتي تقيس علاقة الارتباط بين المتغير التابع والمستقل مع السيطرة على باقى المتغيرات الأخرى بالنموذج (بافتراض أنها تؤثر أيضاً على المتغير التابع)، ثم بعد ذلك يتم تحويل هذه الارتباطات إلى مقياس طبيعى أى Fisher's Zr، ويوضح الجدول (E) بالملحق تفسير لمؤشرات أحجام الأثر المختلفة بناءً على Cohen (1988) و Hattie (2009)، وهنا يعرض الجدول (7) الدلالة العملية (حجم الأثر) لأثر مستوى تحويلات المغتربين على الشمول المالى فى نموذجى الدراسة سواء باستخدام نموذجى الآثار الثابتة أو البيانات الطولية الديناميكية.

يتضح من الجدول رقم (7)، وجود دلالة عملية متوسطة لعلاقة مستوى تحويلات المغتربين بالشمول المالى، بناءً على نتائج مؤشرى حجم الأثر (سواء مؤشر كوهين د أو الارتباط) فى الإنحدار (١) الخاص باستخدام أسلوب الآثار الثابتة، ولكن يختفى حجم الأثر أو الدلالة العملية بالانتقال إلى الإنحدار (٢) الخاص باستخدام أسلوب البيانات الطولية الديناميكية، وبالتالي نستنتج أن الأهمية العملية للعلاقة، حيث تختلف باختلاف الأسلوب القياسى المستخدم.

جدول رقم (٧): الدلالة العملية لتأثير تحويلات العاملين الوافدة على الشمول المالى

	Reg (1)	Reg (4)
Effect Size (Cohen's d)	0.2543	0.0959
Effect Size (r)	0.5179	0.1986
Confidence interval (%95)		
Lower	0.1759	0.0329
Upper	0.4019	0.1943
Interpretation	Intermediate Effect	No Effect

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 13

٥. النتائج والسياسات:

حظيت دراسة دور تحويلات المغتربين في تعزيز اندماج الأفراد في النظام المالي الرسمي باهتمام كبير في الدراسات التجريبية، التي أجريت حديثاً، وتُظهر نتائج متباينة، هذا الدور قد يكون مشروطاً بعوامل مثل الجودة المؤسسية أو تطور النظام المالي أو نوع القناة المستخدمة في التحويلات، كما تباينت الدراسات حول خطية أثر التحويلات على الشمول المالي، وافتقدت الدراسات التجريبية السابقة تناول الحالة المصرية، وخاصة وأن مصر تُعد أكبر دول أفريقية متلقية للتحويلات.

تسهم الدراسة في سد فجوة الأدبيات التجريبية من خلال إجراء تحليل تجريبي معمق يدمج دور تحويلات المغتربين في تعزيز الشمول المالي في كل من الاقتصاديات النامية والاقتصاد المصري، علاوة على التحقق من خطية الأثر.

استخدمت الدراسة إسلوبى الآثار الثابتة *Fixed Effects Model* (FEM)، والبيانات الطولية الديناميكية *(DPD) Dynamic Panel Data* لتقدير دور التحويلات المالية للمغتربين في تعزيز الشمول المالي والتحقق من خطية العلاقة، بإستخدام إختبارات منها: *Auxiliary Ramsey reset test*، *regression*، مما يدعم من وثوقية النتائج.

تمثلت نتائج الدراسة في التحقق من الأثر الخطي لتحويلات المغتربين على الشمول المالي، في حين، ترتبط الجودة المؤسسية والتنمية البشرية بعلاقة غير خطية مع الشمول المالي، وإن تحويلات المغتربين تؤثر إيجابياً على مستوى الشمول المالي عند مستوى معنوية 1%، فالزيادة بمقدار دولار واحد فى لوغارتم متوسط نصيب الفرد من تحويلات المغتربين، سوف يؤدي إلى إرتفاع لوغارتم متوسط عدد الحسابات المصرفية لكل 1000 شخص بمقدار 0.084 حساب مصرفي فى الاقتصاديات النامية، وبمقدار 0.071 حساب مصرفي في الاقتصاد المصري، حيث إن زيادة تحويلات المغتربين تزيد من قدرة الأسر المتلقية على الوصول إلى الخدمات المالية، وتنمية القطاع المالي من خلال زيادة حجم الودائع والقروض التي

تمنحها المؤسسات المصرفية، بالإضافة إلى تخفيض الطلب والوصول إلى مختلف المنتجات المالية، كل ذلك يشجع على المزيد من النمو والتوسع في الشمول المالي.

وفي نهاية المطاف، تفقدنا النتائج، إلى أن الدول النامية ومنها مصر تحتاج إلى إيلاء المزيد من التدابير، حتى تتمكن الدولة من تعزيز الشمول المالي من خلال تحويلات المغتربين، وتمثل تلك التدابير في:

✚ تشجيع التحويلات الرسمية: تخفيض رسوم التحويلات وتسهيل إجراءات فتح الحسابات للمغتربين، واستحداث برامج التثقيف المالي لتحسين استخدام التحويلات.

✚ الاستثمار في البنية التحتية المالية: زيادة أجهزة الصراف الآلي والفروع البنكية في المناطق النائية الريفية والفقيرة.

✚ تحسين جودة الحوكمة: تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد لزيادة ثقة المواطنين في البنوك.

✚ تصميم منتجات مالية تلئم متلقي التحويلات: مثل حسابات توفير منخفضة التكلفة أو قروض صغيرة.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

١. البنك الدولي، (٢٠٢٢). "الشمول المالي والمدفوعات الرقمية والقدرة على الصمود في عصر جائحة كورونا"، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ٢٠٢١: <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/8798cc2a73b5bfd50df31e138fa3c74c-0050062022/original/Findex-2021-Executive-Summary-Arabic.pdf>
٢. البنك المركزي المصري، (٢٠٢٥)، "تحويلات المصريين المغتربين خلال السنة الميلادية ٢٠٢٤": <https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news/2025/02/24/14/34/51,-d,-3-upsurge-in-remittances-from-egyptians-working-abroad-during-2024>
٣. البنك المركزي المصري، (٢٠٢٤)، "مؤشرات الشمول المالي"، ص ١: <https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/page-content/rich-text/financial-inclusion/fi-infograph-arabic-dec-2024.pdf>
٤. البنك المركزي المصري، (٢٠٢٢). "أبرز النقاط الواردة في استراتيجية الشمول المالي (٢٠٢٢ - ٢٠٢٥)".
٥. بشار أحمد، أمد ألنعمي زهراء، (٢٠١٨). "الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي"، المؤتمر العالمي الثاني، أربيل - العراق: جامعة العلوم الادارية والمالية.
٦. رجب، جلال الدين. (٢٠١٧)، "كيفية احتساب مؤشر مركب للشمول المالي والتعرف على محدداته"، صندوق النقد العربي.
٧. السيد، جندل، عبدالرؤوف. (٢٠٢٥). "تأثير المخاطر الجيوسياسية العالمية على سعر الصرف الحقيقي في مصر"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، العدد الثاني أبريل ٢٠٢٥.
٨. صندوق النقد الدولي، (٢٠٠٩)، "دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي"، واشنطن، ص ٢٧٣.
٩. صندوق النقد العربي، (٢٠١٥)، تقرير السنوي
١٠. مجلس الوزراء المصري، (٢٠٢٣)، "التحويلات المالية للعاملين بالخارج: الوضع العالمي والمحلي"، سلسلة تقارير معلوماتية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العدد (١٩).
١١. مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، (٢٠١٥)، "متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي.

المراجع الإنجليزية:

1. Abbas, M. A., & Sadi, K., (2018). "Construction of a Financial Inclusion Index for Member Countries of the Organization of Islamic Cooperation (OIC)". **Journal of economics and applied statistics**, 15(1).

2. Abdul Mannan, K., & Farhana, K. M., (2023). "Digital financial inclusion and remittances: An empirical study on Bangladeshi migrant households", **FinTech**, 2(4).
3. Aderemi Adedoyin, M., (2021). "Remittances and Financial Inclusion, Panacea for Socio-economic Development in Sub-Saharan Africa?", <https://digitalcommons.memphis.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=3316&context=etd>
4. Agarwal, R and AM Horowitz, (2002). "Are international remittances altruism or insurance? Evidence from Guyana using multiple-migrant households". **World Development**, 30(11).
5. Aggarwal, R, A Demirguc-Kunt and MS Martinez Peria, (2006). "Do workers' remittances promote financial development?" **World Bank Policy Research**, Working Paper No. 3957, the World Bank. Washington, DC.
6. Ajefu, JB and JO Ogebe, (2019). "Migrant remittances and financial inclusion among households in Nigeria". **Oxford Development Studies**, 47.
7. Alabdulrazag, B. A., & Alshogeathri, M. A., (2024). "A nonlinear autoregressive distributed lag approach to remittances and access to financial inclusion in Jordan". **South African Journal of Economic and Management Sciences**, 27(1), 5133.
8. Anarfo, E. B., Amewu, G., & Dzeha, G. C., (2020). "Financial inclusion and migrant remittances in Sub-Saharan Africa: a panel VAR approach". **International Journal of Social Economics**, 47(7).
9. Anzoategui, D, A Demirguc-Kunt and M Martinez Peria, (2014). "Remittances and financial inclusion: Evidence from El Salvador". **World Development**, 54(C).
10. Arora, RU, (2012). "Financial inclusion and human capital in developing Asia: The Australian connection". **Third World Quarterly**, 33(1).
11. Barnabé, A. Y., Paul, N., & Chrysost, B., (2021). "Do remittances spur financial inclusion in Africa? A multi-dimensional approach". **Economics Bulletin**, 41(2).
12. Beck, Janfils, and Kpodar, (2022). "What Explains Remittance Fees? Panel Evidence". **IMF Working Paper** No. 2022/063, April 1, 2022. <https://ssrn.com/abstract=4092613>.

13. Beck, T., Demirguc-Kunt, A., and Martinez Peria, M., (2006). "Banking Services for Everyone? Barriers to Bank Access around the World", **World Bank mimeo**.
14. Bkwayep Nguemnang, Y., & Tsafack, N. R., (2020). "Remittances, Financial Inclusion and Income Inequality in Africa". **University Library of Munich**, Germany.
15. Bollard, A, D McKenzie, M Morten and H Rapoport, (2011). "Remittances and the brain drain revisited: The microdata show that more educated migrants remit more". **The World Bank Economic Review**, 25(1).
16. Brown, RP, F Carmignani and G Fayad, (2013). "Migrants' remittances and financial development: Macro- and micro-level evidence of a perverse relationship". **The World Economy**, 36(5).
17. Chami, R, DS Hakura and PJ Montiel, (2012). "Do worker remittances reduce output volatility in developing countries?", **Journal of Globalization and Development**, 3(1).
18. Chami, R., Barajas, A., Cosimano, T., Fullenkamp, C., Gapen, M., and Montiel, P., (2008). "Macroeconomic Consequences of Remittances". **International Monetary Fund. Occasional paper**; 259, Washington, DC.
19. Chami, R., Fullenkamp, C., & Jahjah, S., (2005). "Are immigrant remittance flows a source of capital for development?", **IMF Staff papers**, 52(1).
20. Chitambar, P., (2019). "Remittances, institutions and growth in Africa". **International Migration**, 57(5).
21. De, PK and D Ratha, (2012). "Impact of remittances on household income, asset and human capital: Evidence from Sri Lanka". **Migration and Development**, 1(1).
22. Demirgüç-Kunt, A., & Klapper, L. F., (2012). "Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex) ", **the World Bank and Bill & Melinda Gates Foundation**
23. Eggoh, J., & Bangaké, C., (2021). "Remittances and financial inclusion: Does financial development matter". **Economics Bulletin**, 41(2).
24. Evans, A, CJ Green and V Murinde, (2002). "Human capital and financial development in economic growth: New evidence using the translog production function". **International Journal of Finance & Economics**, 7(2).

25. Issabayev, M., Saydaliyev, H., Avsar, V., & Chin, L. E. E., (2020). "Remittances, institutions and financial inclusion: new evidence of non-linearity". **Global Economy Journal**, 20(01), 2050002.
26. Khan, A. A., Hidhiir, M. H. B., & Wah, T. B., (2024). "Nonlinear impact of remittances on financial inclusion in developing countries: Does governance quality matter?", **Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences (PJCSS)**, 18(4).
27. Kaufmann, D, A Kraay and M Mastruzzi, (2008). "Governance Matters VII: Aggregate and Individual Governance Indicators 1996–2007". Washington, DC: **The World Bank**.
28. Law, SH and W Azman-Saini, (2012). "Institutional quality, governance, and financial development". **Economics of Governance**, 13(3).
29. Magwedere, M. R., & Marozva, G., (2022). "Leveraging Remittances for Financial Inclusion: Empirical Evidence", **Review of Economics and Finance**, Vol. 20, No. 1.
30. Maune, A., & Mundonde, J., (2024). "Governance, Financial Inclusion and Foreign Remittances in Zimbabwe: A VECM Approach". **Acta Universitatis Danubius, conomica**, 20(1), 192-210.
31. Mbilla, S. A. E., Ayimpoya, R. N., & Amoah, D. A., (2018). "Remittances and financial inclusion in Ghana". **International Journal of Business, Economics and Law**, 16(5).
32. Naceur, M. S. B., Chami, M. R., & Trabelsi, M., (2020). "Do remittances enhance financial inclusion in LMICs and in fragile states?" **International Monetary Fund**, WP/20/66.
33. Oyelami, L. O., & Ogundipe, A. A., (2020). "An empirical investigation of remittances and financial inclusion nexus in Sub-Saharan Africa". **Cogent Business & Management**, 7(1), 1712126.
34. Ratha, D., (2024). "Remittances Slowed in 2023, Expected to Grow Faster in 2024", **World Bank Group, KNOMAD**.
35. Ratha, D., and I. Sirkeci. (2010). "Remittances and the Global Financial Crisis." **Migration Letters** 7(2).
36. Rojas-Suarez, L and M Amado, (2014). "Understanding Latin America's financial inclusion gap". **Center for Global Development**, Working Paper No. 367, CGDEV, Washington· DC.
37. Saydaliyev, B, H., Chin, L., & Oskembayev, Y., (2020). "The nexus of remittances, institutional quality, and financial inclusion". **Economic research-Ekonomska istraživanja**, 33(1).

38. Shrestha, S., & Joshi, N. K., (2018). "Remittances and Financial Inclusion: Evidence from Nepal". **New York University**, Shanghai, China.
39. Sirkeci, I., Cohen, J. H., & Ratha, D., (2012). "Migration and Remittances during the Global Financial Crisis and Beyond". Washington, DC: **The World Bank**.
40. The World Bank, (2011), "Migration and Remittances during the Global Financial Crisis and beyond", Washington DC 20433: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/701621468149081927/pdf/693130PUB0publ067926B09780821388266.pdf>
41. Toxopeus, H and R Lensink, (2007). "Remittances and financial inclusion in development". Research Paper No. 2007/49, **UNU-WIDER, United Nations University (UNU)**.
42. Tu, C. A., Phi, N. T. M., Yoshino, N., Sarker, T., & Taghizadeh-Hesary, F., (2019). "Remittance inflows, financial inclusion, and economic development: An empirical analysis of the world sample", No. 1000. **ADB Working Paper Series**.
43. Uchenna, E., Evans, O. S., & Stephen, O., (2015). "One dollar, one bank account: Remittance and bank breadth in Nigeria". **Journal of International Migration and Integration**, 16 (3).
44. World Bank. (2025). <https://www.worldbank.org/en/publication/globalindex>
45. World Bank. (2020), <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#>
46. Wu, W., Hon-Wei, L., Yang, S., Muda, I., & Xu, Z.; (2023). "Nexus between financial inclusion, workers' remittances, and unemployment rate in Asian economies". **Humanities and Social Sciences Communications**, 10(1), 1-10.

الملاحق

جدول (A): التحويلات العاملين والاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية ومصر خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٣

years	Developing Countries		Egypt	
	remittances	FDI	remittances	FDI
2004	136.2	182.3	3.3	1.3
2005	166.0	265.7	5.0	5.4
2006	195.6	329.4	5.3	10.0
2007	235.8	456.2	7.7	11.6
2008	274.2	521.6	8.7	9.5
2009	265.0	374.2	7.1	6.7
2010	294.0	565.0	12.5	6.4
2011	330.0	657.0	14.3	-0.5
2012	354.9	613.6	19.2	2.8
2013	371.6	663.8	17.8	4.2
2014	400.6	611.3	19.6	4.6
2015	402.6	592.4	18.3	6.9
2016	392.9	510.3	18.6	8.1
2017	429.8	500.7	24.7	7.4
2018	467.0	582.1	25.5	8.1
2019	485.5	524.4	26.8	9.0
2020	489.9	515.0	29.6	5.9
2021	555.4	720.9	31.5	5.1
2022	614.1	579.6	28.3	11.4
2023	627.3	376.4	19.5	9.8

المصدر: من اعداد الباحث بإستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي.

تحويلات المغتربين وتعزيز الشمول المالي في الاقتصاديات النامية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري

جدول رقم (B): تحليل القوة الإحصائية (حجم العينة الأولي للانحدار المتعدد)

	minimum required sample size for study	
	2way FEM	2step DPD
Anticipated effect size (f^2):	0.35	0.35
Desired statistical power level (p):	0.99	0.99
Number of predictors:	92	21
Probability level (α):	0.05	0.05
Minimum required sample size:	264	135

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 13

جدول رقم (C): مصفوفة الارتباط بين لو غاريتم المتغيرات (٢٠٢١-٢٠٠٤)

	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
<i>In Financial inclusion</i>	(1)	1				
<i>In Remittances</i>	(2)	0.5492 [17.05]***	1			
<i>In Institutions</i>	(3)	0.5149 [15.97]***	0.2046 [5.013]***	1		
<i>In Income</i>	(4)	0.5327 [24.32]***	0.2187 [9.875]***	0.5749 [24.38]***	1	
<i>In Human development</i>	(5)	0.5943 [20.17]***	0.5139 [17.08]***	0.4087 [20.63]***	0.9428 [51.32]***	1
<i>In Interest rate</i>	(6)	-0.0958 [-2.978]***	-0.1746 [-9.847]***	-0.1432 [-5.087]***	-0.4037 [-9.034]***	-0.2160 [-8.216]***

Note: ***, **, * indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively.

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 13

جدول رقم (D): نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى

Variable		Levin, Lin & Chut	Lm, Pesaran & Shin	ADF - Fisher	PP - Fisher
<i>In FI</i>	Intercept & trend	-12.956 (0.001)***	-3.2170 (0.000)***	931.28 (0.000)***	314.67 (0.000)***
<i>In R</i>	Intercept only	-17.238 (0.000)***	-9.4380 (0.000)***	521.31 (0.000)***	674.32 (0.000)***
<i>In INQ</i>	Intercept only	-7.2185 (0.000)***	-3.0432 (0.042)**	963.16 (0.000)***	218.36 (0.001)***
<i>In GDP_c</i>	Intercept & trend	-6.8954 (0.000)***	-4.0234 (0.002)***	201.32 (0.000)***	23.042 (0.000)***
<i>In HDI</i>	Intercept only	-27.322 (0.000)***	-7.5108 (0.000)***	323.01 (0.000)***	627.30 (0.000)***
<i>In IR</i>	None	-5.3158 (0.000)***	N/A	207.32 (0.003)***	239.74 (0.000)***

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 13

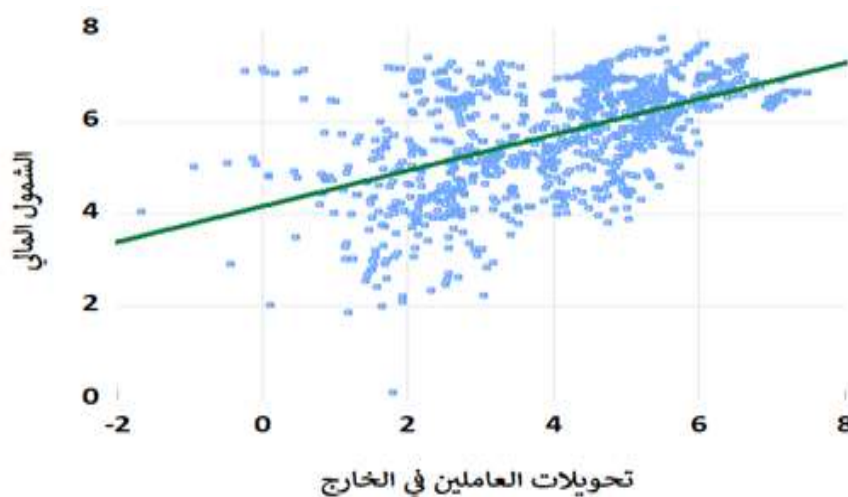
جدول رقم (E): تفسير أحجام التأثير المختلفة

Effect Size			Interpretation	
Cohen's d	r ²	η ²	Cohen (1988)	Hattie (2009)
< 0	< 0	-	Adverse Effect	
0.0	0.00	0.000	No Effect	Developmental effects
0.1	0.05	0.003		
0.2	0.10	0.010		
0.3	0.15	0.022	Small Effect	Teacher effects
0.4	0.20	0.039		
0.5	0.24	0.060		
0.6	0.29	0.083	Intermediate Effect	Zone of desired effects
0.7	0.33	0.110		
0.8	0.37	0.140		
0.9	0.41	0.168	Large Effect	
≥ 1.0	0.45	0.200		

المصدر: Cohen (١٩٨٨) ، و Hattie (٢٠٠٩)

الشكل (1): العلاقة بين تحويلات المغتربين

ومستوى الشمول المالي في الاقتصاديات النامية خلال عام ٢٠٢١م



المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 13

